ظاهرة التحري في النقل عند النحويين واللغويين

إعداد

د. عبدالعزيز بن ناصر الخريف
قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

ظاهرة التحري في النقل عند النحويين واللغويين

عبدالعزيز بن ناصر الخريف

قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: ankharayf@imamu.edu.sa

الملخص:

يعنى هذا البحث بدراسة ظاهرة تحري النحويين واللغويين في النقل ودقتهم في ذلك، وقد رصد مظاهرها المتمثلة في عدد من الظواهر كضبط النص، وعزوه إلى مصدره، وذكر نوعه، وتتبع روايات الشاهد الواحد. مع بيان القيمة العلمية والآثار المترتبة على هذه الظاهرة، المتمثلة في الحد من التصحيف أو التحريف، وتصحيح الأخطاء في العزو ونسبة الكتب لمؤلفيها، وبيان مدى الاحتجاج بأنواع من المسموعات، وتأثير اختلاف الروايات في الاحتجاج، مع بيان قيمتها في استشعار العلماء المتقدمين بأهمية التحري في النقل.

كلمات مفتاحية: التحري في النقل- ضبط النص- نهاية النص المنقول- تتبع الروايات.

The Phenomenon of Investigation among Grammarians and Linguists

Abdulaziz Nasir alKharayif
Dept. of Arabic Grammar, College of Arabic
Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (SA)
Email : ankharayf@imamu.edu.sa

Abstract:

This research paper studies the phenomenon of investigation and the search for accuracy in transmission among grammarians and linguists. It observes its manifestations in several ways, such as textual vocalization, the attribution of a text to its source, mention of the type of the source, and the tracing of the narratives of a single quotation. This is in addition to a consideration of the scientific value of this phenomenon and its attendant results, such as control of textual distortion, precision in the attribution of works to their proper authors, the extent to which different sorts of oral narratives were advanced as arguments, the effect of disagreement of narratives on arguments advanced, and an account of their value as illustrations of early scholars' awarenesss of the importance of the search for accuracy in transmission.

Keywords: accuracy in transmission - textual vocalization - the end of the transmitted text - tracing of narratives.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد

فقد لحظت عناية بعض النحويين واللغويين بالتحري في نقل النصوص، واستعمال أساليب تؤكد قصدهم ذلك ورغبتهم في تحقيق صحة وصول ذلك النص سليمًا إلى من بعدهم. وهم بذلك سبقوا المستشرقين والمعنيين بتحقيق النصوص في العناية بضبط النص وتقديمه خاليًا من اللبس أو الخطأ. ولأن دراسة هذا الموضوع يسهم في معرفة مناهج العلماء آنذاك؛ رأيت أن يكون وفق تساؤلات محددة، هي:

أولا: ما مظاهر التحري في النقل؟ ويتفرع من هذا التساؤل ما يأتي:

١ـ كيف يضبط العلماء المتقدمون النص المنقول؟

٢- هل يعنى العلماء المتقدمون بعزو النص إلى مصدره؟ وكيف؟

٣- هل يذكر العلماء المتقدمون نوع النص المنقول؟

٤- هل يعنى العلماء المتقدمون بذكر الروايات للشاهد الواحد؟

ثانيًا: ما القيمة العلمية لهذه الظاهرة وآثارها؟ ويتفرع من هذا التساؤل افتراض استنتاجات للتحقق من أثر تلك الظاهرة في الحد من التصحيف أو التحريف، وتصحيح الأخطاء في العزو ونسبة الكتب إلى مؤلفيها، وكذلك في الترجيح والاحتجاج بأنواع من المسموعات. مع بيان قيمتها في استشعار العلماء المتقدمين بأهمية التحري في النقل من خلال ما وقفت عليه.

وللإجابة عن هذه التساؤلات المتصلة بظاهرة التحري في النقل؛ سأدرسها في مبحثين، هما:

المبحث الأول: مظاهرها.

المبحث الثاني: قيمتها وآثارها.

مسبوقين بمقدمة، ويتلوهما خاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع.

وقد جمعت مدونة هذا البحث من بعض كتب النحو والصرف واللغة، ووقع الاختيار على كتب أبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، وكتاب التكملة والذيل والصلة للحسن بن محمد الصغاني (ت: ٦٥٠هـ) ؛ لتكون تلك الكتب معبرة عن منهج النحويين واللغويين في تحري دقة النقل عن سابقيهم، ولاسيما أنها جاءت بعد انتشار التدوين اللغوي والنحوي، وتعد من المصادر الرئيسة للباحث في النحو والصرف واللغة، ولعناية هذين العالمين بهذه الظاهرة، تمكِّن من رصد المظاهر لديهما بما يمنح الباحث فرصة عرض نماذج تطبيقية من نصوص كتبهما. مع إيراد شواهد مبنية على ما يتوصل إليه البحث وقف عليها الباحث تخدم الموضوع.

ولم أقف على دراسة متخصصة في هذا الموضوع في العلوم العربية، أما في العلوم الشرعية فمن أحدث تلك الدراسات وأكثرها استيعابًا لما يتصل بالدقة في النقل كتاب "الإخلال بالنقل في مسائل أصول الفقه" للدكتور/ محمد بن طارق الفوزان، وقد عرض فيه أنواع هذه الظاهرة وأسبابها وآثارها وطرق الكشف عنها، وذلك في ثلاثة مجلدات. والإخلال في النقل وإن كان نقيض التحري في النقل والدقة فيه؛ فإن دراسته تدل على أهمية العناية بهذا الموضوع في مجاله، ولاسيما أن مادة ذلك البحث تمثل تحري العلماء المتقدمين في النقل، وتصريحهم بما فيه من خلل أو نقص أو خطأ، بما يسهم في معرفة صحة المنقول من زيفه أو خطئه.

والله تعالى أسأل أن يكتب الخير والسداد.

المبحث الأول: مظاهرها

أولا: ضبط النص المنقول.

يعد ضبط النص من أهم ما يُعنى به النحويون واللغويون، ولا سيما إذا لزم من ترك الضبط الإلباس على القارئ؛ فإن الضبط عند ذاك يكون ضرورة؛ لئلا يقع القارئ والمتعلم في الخطأ أو عدم الفهم، وللتأكيد على دقة نقل النص سواء من حيث حروفه أو حركاتها. وعلى الرغم من أن الكتابة العربية في بادئ الأمر خلت من نقط الحروف وضبطها بالحركات، فإن العناية بالأخذ عن العرب والعلماء مباشرة أسهم في تقليل الخطأ، وظل يزيد الخطأ والتصحيف كلما اتجه طلبة العلم إلى النقل عن الكتب بدلًا من الأخذ عن الشيوخ، وعلى هذا – كما يقول الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) – ((الأوائل صحَّفوا ما قلَّ، وحرَّفوا ما هو معدود في الرذاذ والطلّ. فأما من تأخَّر ... فإنهم يصحِّفون أضعاف ما يُصحِّحون، ويحرِّفون زيادات على ما يُحرِّرون))[1]. ولعل ذلك يبيِّن عناية العلماء التالين لعلماء القرن الثاني الهجري بزيادة ضبط ما يُنقل من نصوص؛ نظرًا لانتشار الكتب والأخذ عنها، بخلاف من سبقهم ممن ربما لم يروا حاجة تدعو لذلك؛ اعتمادًا على سلامة الأخذ عن الشيوخ وعن العرب مباشرة.

وقد اتخذ الضبط في التراث النحوي واللغوي أشكالًا مختلفة:

١ ــ الضبط بذكر الحركة لفظًا.

وهو أن يكتب العالم الحركة بعد ذكره ما يحتاج إلى ضبط بحروفها، وهو أنواع:

أ ــ أن يذكر حركة الحرف معزوًّا إلى موضعه من الكلمة. وهذا يتحقق في حركات البنية (الصرف)، مثل: ((وأما تَرْجمان فقد حُكِي فيه: تُرْجُمان بضم أوله))[2]. وقد يحدد ضبط موضعين من الكلمة الثلاثية، ولعل ذلك

(١) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ٦-٧.
(٢) الخصائص: ١٩٣/٣.

عندما يكون للكلمة معانٍ تختلف باختلاف ضبط حروفها، مثل: ((والزَّبِد بفتح أوله وكسر ثانيه))[١].

ب ــ أن يذكر حركة الحرف معزوَّة إليه، مثل: ((ونحوهما ما رويته عن بعض أصحابنا من قول بعضهم: ذُرُّحْرُح في هذا الذُّرَحْرَح بفتح الراءين))[٢]. و: ((فأما سَكْرى بفتح السين))[٣]. ويتأكد ذكر حركة الحرف وتسميته في حال حكاية أحد العلماء رواية تختلف عن المشهور في اللفظة: ((وحكى أبو زيد: زَرْنوق، بفتح الزاي))[٤]. وكذلك إذا كان سيتغير معنى الكلمة من صيغة إلى أخرى، مثل: ((وحكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أن بعضهم قرأ: (ومَنْ يُهِنِ اللهُ فما له من مُكْرَم)[٥] بفتح الراء؛ أي: من إكرام))[٦]. وفي حال بيان أصل الكلمة أيضًا: ((وقد حُذِفت الفاء، قالوا: أُفْ، خفيفة الفاء. وأصلها "أُفّ" مشددة))[٧]. وقد يذكر العالم الحركة مع بيان الحرف وعمله، كقول أبي الفتح ضابطًا لام التعليل التي بمعنى "كي"، ومشيرًا إلى نصب الفعل بعدها: ((وحُكِي أن الكسائي سمع من أبي حزام العُكْلي: ما كنتُ لآتيَك، ففتح لام كي))[٨]. وكذلك بيان ضبط الحرف بما يخالف المشهور، مع التعليل، كقوله: ((ومنه عندي قول الراجز فيما أنشده أبو زيد:

مِنْ أيِّ يومَيَّ مِنَ الْمَوتِ أفِرْ

أيومَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ

---

(١) التكملة والذيل والصلة: ٢/٢٤٠ ــ زبد.

(٢) الخصائص: ٣/٢٠٤.

(٣) المحتسب: ١/١٨٩.

(٤) الخصائص: ٣/٢١٨. وهي لغة الكلابيين نقلا عن أبي زيد في: جهرة اللغة: ١٢٠٠.

(٥) سورة الحج، الآية: ١٨. ولم أقف على هذه القراءة في معاني القرآن له في مظنته.

(٦) سر صناعة الإعراب: ٣٥.

(٧) سر صناعة الإعراب: ٢٧٦.

(٨) سر صناعة الإعراب: ٣٢٩.

كذا أنشده أبو زيد: "لم يُقدَرَ"، بفتح الراء، وقال: أراد النون الخفيفة فحذفها))[1]. فإن التأكيد هنا على "فتح الراء"؛ لأن الفعل "يقدر" جاء بعد "لم"، فلو لم تكن ثمة علة أخرى، لكان حقه الجزم، وعلامة الجزم السكون. لذلك ولضمان الدقة في نطق الفعل "يقدر"؛ نصَّ على أنه بفتح الراء، وأن سبب الفتح كون الفعل مبنيًّا لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وقد حُذِفت.

ويتأكد ضبط حركة الحرف في الاسم العلم؛ لئلا يلتبس بغيره أو يُنطق بطريقة أخرى، كقول الصغاني: ((وثوَّاب بن عتبة المَهْري البصري، بتشديد الواو))[2]. وفي اللفظ المحكي: ((وقال أبو عمرو: ما أغنى عني جِذبَّانًا ــ بكسر الجيم وتشديد الباء ــ: هو زمام النعل))[3]. وما رواه عالم بعينه: ((ورجل مَسَبَّة ــ بفتح الميم وبالهاء ــ مثل مِسَبّ، عن الكسائي))[4].

ويلحظ أن الألف تذكر دون أن تتبع بضبط في الغالب الأعم، والسبب أن الألف دائمًا ساكنة؛ إذ لا يتوصل إلى تحريكها إلا بإبدالها همزة. وقد لحظت ذلك مطردًا عند معظم النحويين، ولا يكاد يذكر سكون الألف إلا عند الحديث عن موضع قد يلتقي فيه ساكنان، أحدهما الألف، باستثناء مواضع نادرة وقفت عليها عند ابن جني، وليس فيه التقاء ساكنين، كقوله في إيراد أوجه الشبه بين النون في "فعلان فعلى" والهمزة في "فعلاء": ((إن الوزن في الحركة والسكون في "فَعْلان" و"فَعْلاء" واحد، وإن في آخر "فعلان" زائدتان زيدتا معًا، والأولى منهما ألف ساكنة، كما أن "فعلاء" كذلك))[5].

ج ــ أن يذكر الحركة دون تقييد بالحرف، لكن بشرط أن يفهم أنها حركة لحرف بعينه. وذلك مثل: ((يقال: حُشَّت يده بالضم، وحَشَّت يده بالفتح،

(١) الخصائص: ٣/٩٤-٩٥. والرجز في: النوادر في اللغة: ١٦٤، المحتسب: ٢/٣٦٦، خزانة الأدب: ١١/٤٥١.

(٢) التكملة والذيل والصلة: ١/٧٩ ــ ثوب.

(٣) التكملة والذيل والصلة: ١/٨٤ ــ جذب.

(٤) التكملة والذيل والصلة: ١/١٥٤ ــ سبب.

(٥) سر صناعة الإعراب: ٤٣٥. وانظر نفسه: ٩، ٤١٠، ٦٥١، ٨٠٦، ٨٠٧.

وأحشت))[١]. وفي همزة الوصل في "ايمن" في القسم، قال بعد ذكره فتحها: ((وأيضًا فقد حكى يونس: "اِيمُ اللهِ" بالكسر))[٢]. وعند الصغاني: ((والبَتُّ بالفتح: قرية))[٣]، و((الحُتُّ بالضم: قبيلة))[٤]. وفي هذين النصين اكتفى بذكر الحركة؛ أخذًا من ان الكلمتين (البتّ، الحتّ) مضعفة، فلا ينصرف الذهن عند ذكر الحركة إلا إلى الحرف الأول منهما.

د ــ أن يذكر حركة الحرف بلفظ علامة الإعراب (الرفع، النصب، الجر، الجزم). وهذا يتحقق غالبًا في حركات الحرف الآخر (النحو)؛ ولذلك يغلب أن يرد في نقل التراكيب المحفوظة كالآيات والآثار والأمثال والشعر. مثل: ((وقرأ بعضهم: (والمقيمِي الصَّلاةَ)[٥]، بنصب الصلاة على ما فسَّرنا))[٦].

وكذلك في اختلاف رواية بيت، مثل:

سَمينُ الضواحي لم تؤرِّقْهُ ليلةٌ وأنعمُ أبكارِ الهمومِ وعونُها

قال ابن جني: ((فرفع ابن الأعرابي "ليلة"، ونصبها الأصمعي))[٧].

وقوله: ((والصحيح عندنا هو ما رواه سيبويه:

قد سالمَ الحياتُ مِنه القدَما

(١) الخصائص: ٣٠١/٣.
(٢) سر صناعة الإعراب: ١١٧.
(٣) التكملة والذيل والصلة: ٢٩٩/١ ــ بتت.
(٤) التكملة والذيل والصلة: ٣٠٨/١ ــ حتت.
(٥) سورة الحج: ٣٥.
(٦) سر صناعة الإعراب: ٥٣٨. وهي قراءة ابن أبي إسحاق، ورويت عن أبي عمرو بن العلاء في: المحتسب: ٨٠/٢، وهي قراءة الحسن، ورويت عن أبي عمرو في: التذييل والتكميل: ٢٨٢/١، ٣٤٤/١٠.
(٧) الخصائص: ٣٠٧/٣. والبيت دون عزو في: لسان العرب: ٥٨٦/١٢ ــ نعم، ٤٧٨/١٤ ــ ضحا.

برفع الحيات، ونصب القدم))[١].

وعند الصغاني: ((كما يقال: عبدالله أظنُّهُ منطلقٌ بالرفع))[٢].

على أنه قد يرد التعبير بألفاظ علامة الإعراب داخل بنية الكلمة (الصرف)، وذلك قليل، كقول الفراء: ((وقوله: (من كلِّ جانبٍ دُحُورًا)[٣] بضم الدال، ونصبها أبو عبدالرحمن السلمي..))[٤]. وقد يكون ذلك من تصرف تلاميذه؛ لأنه قال بعد هذا الموضع في توجيه القراءة: ((ومن فتحها جعلها اسمًا، كأنه قال: يقذفون بداحرٍ وبما يدحر))[٥]. ومثله عند ابن جني: ((يَخَطَّف، بنصب الياء والخاء والتشديد))[٦]. والأصل أن يقول: بفتح الياء والخاء والتشديد؛ لأن الحركة لحرف من بنية الكلمة.

٢ ــ أن يذكر الوزن التصريفي للكلمة دالاً على ضبطها.

والعناية بذكر الوزن التصريفي يفيد في معرفة الحرف الزائد في الكلمة، نحو: ((وأما مَحْبَب فمَفْعَل))[٧]. ومثله: ((والتَّخْربوت: الناقة الفارهة، وزنها تَفعلوت))[٨]. ويفيد ذكر الوزن أيضًا فيما آخره همزة؛ خشية من سقوطها كتابةً: ((ابن الأعرابي: الزَّنِيء على "فَعِيل" بالهمز: السقاء الصغير))[٩]، ، وأحياناً يستغني بذكر الوزن عن لفظ الكلمة، مثل: ((وكذلك الشَّجراء والطَّرفاء، والواحد من كل ذلك بوزن فَعَلة))[١٠].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٤٨٣. وانظر: الكتاب: ٢٨٧/١، شرح كتاب سيبويه: ٢٤٩/١، ٢٥٣.

(٢) التكملة والذيل والصلة: ٣٩٣/١ ــ ورث.

(٣) سورة الصافات: ٨.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٣٨٣/٢. وانظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن: ١٢٧، المحتسب: ٢١٩/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٣٨٣/٢.

(٦) المحتسب: ٥٩/١.

(٧) سر صناعة الإعراب: ٤٢٧.

(٨) التكملة والذيل والصلة: ١١٣/١ ــ خرب.

(٩) التكملة والذيل والصلة: ٢٥/١ ــ زنأ.

(١٠) التكملة والذيل والصلة: ٣٥٤/١ ــ ثلث.

ويدخل فيه ذكر باب أوزانه محددة، كباب التصغير في نحو: ((وكذلك لو عارض معارض بـ"هُنَيْهَة" تصغير "هَنَة"، فقال...))[١]. ويلحظ استعماله في ضبط الأعلام، مثل: ((وسعيد بن بُرَيد، تصغير بُرْد))[٢]؛ لأن للتصغير أوزانًا محددة، فكأنه استغنى عن ذكر الوزن بذكر أن اللفظة مصغرة؛ لأنها لا تكون إلا وفق أوزان محددة، يندر وقوع الخطأ فيها.

٣ ــ أن يذكر نظيرًا للفظة، يفاد منها الوزن؛ لشهرة وزن ذاك النظير.

عندما تكون الكلمة غريبة يلجأ العالم إلى ذكر نظيرٍ لها بدلا من ذكر وزنها؛ ليفيد من ذلك تثبيت طريقة نطق تلك اللفظة وفق نظيرتها، ولتماثل الحكم فيهما أحيانًا، مثل: ((ونحو هذا ما حكاه الفراء أيضًا عنهم من قولهم: رجل مَئِل إذا كان كثير المال، وأصلها مَوِل، بوزن فَرِق وحَذِر))[٣]. ((وكذلك اللاتي واللائي؛ لأنهما بوزن القاضي والداعي، واللاءِ بوزن قولهم: رجل مالٌ ونالٌ، ويوم راحٌ، وكبش صافٌ، والأُلى بوزن الحُطَم واللُّبَد، واللواتي بوزن الجواري والغواني، جمع غانية))[٤]. وكذلك: ((والجَرائية على وزن كَراهية))[٥]، و: ((وجِدَبٌّ على وزن هِجَفّ: اسم للجدب))[٦]. و: ((وخَرُّوب على وزن تَنُّور: موضع))[٧].

٤ ــ النص على أحد الحروف باسمه.

وذلك لئلا يتصحف إلى حرف آخر يماثله في الشكل، ويخالفه في النقط.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١٠٥.
(٢) التكملة والذيل والصلة: ٤٩٧/١ ــ نبج.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٩١.
(٤) سر صناعة الإعراب: ٣٥٧.
(٥) التكملة والذيل والصلة: ١١/١ ــ جرأ.
(٦) التكملة والذيل والصلة: ٨٤/١ ــ جدب.
(٧) التكملة والذيل والصلة: ١١٣/١ ــ خرب.

وسبب كثرة التصحيف في كتب المتقدمين إهمال بعض النساخ النقط، وعدم انتشار النقط إلا بأخرة، من ذلك: ((وروى أبو زيد: ما يُعْوِز له شيء إلا أخذه. فأنكرها الأصمعي، وقال: إنما هو يُعْوِر بالراء. وهو كما قال الأصمعي))[١]. وكذا: ((قال الفراء: قريش تقول: كُشِطتْ، وقيس وتميم تقول: قُشِطتْ، بالقاف))[٢]. وكذلك: ((وذلك أن الرَّعْن بالنون من الرَّعَن، وهو الاضطراب...، وأما رَعْل باللام فمن الرَّعْلة والرَّعيل، وهي القطعة من الخيل))[٣].

وكذلك: ((الحُظُنْبَى بالنون: الظهر))[٤]. و: ((ويروى: المُبَرَّجا بالراء))[٥].

وأكثر ما يستعمل في ذلك التقييد بالإعجام أو الإهمال؛ لأنه قد يحدث التحريف أو التصحيف في بعض الحروف المتشابهة، مثل الطاء والظاء؛ فإنه لا يكتفي بذكر الحرف مرة أخرى مفردًا، بل لا بد أن يضيف النص على الإهمال أو الإعجام، مثل: ((ومن هذا قولهم: مُسْتنظِر، إنما هو "مُستنظر" مستفعل من نظرتُ أنظُر، بالظاء معجمة))[٦]. وقد يزيد بذكر عدد النقط فوق الحرف أحيانًا؛ لئلا يلتبس الحرف المعجم بحرف معجم آخر يختلف عنه بعدد النقط كقوله: ((عَنَت بالنون والتاء المعجمة باثنتين من فوقها))[٧].

ويؤكد أهمية التقييد بالإعجام أو الإهمال أنه قد ورد التصحيف في بعض الألفاظ عند علماء معنيين باللغة والمعجمات، قال الصغاني: ((وقال

(١) الخصائص: ٣٠٨/٣.
(٢) سر صناعة الإعراب: ٢٧٧. وفي معاني القرآن للفراء: ٢٤١/٣، لم يسمِّ القبائل.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٤٤٢.
(٤) التكملة والذيل والصلة: ١٠٥/١ ــ حظب.
(٥) التكملة والذيل والصلة: ٤٠١/١ ــ بزج.
(٦) سر صناعة الإعراب: ٢٢٨.
(٧) التكملة والذيل والصلة: ٢٠٢/١ ــ عتب.

الجوهري: العَساء مقصور: البلح. وهو تصحيف قبيح، والصواب: الغسا، بالغين المعجمة لا غير))[١]. وكذلك: ((وقال الليث: شيخ غاسٍ: قد طال عمره. وهو تصحيف، وتبعه عليه ابن فارس. والصواب: عاسٍ، بالعين المهملة))[٢].

على أنه قد يتخلى العالم عن ذكر الإعجام أو الإهمال عند وضوح العبارة، وعدم احتمال اللبس، كقوله: (("يقال: تركتُه وَقِيذًا ووقيظًا". والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلا من الذال لقوله عز اسمه: (والموقوذة)[٣] بالذال))[٤]. فإنه لم يقل: الذال المعجمة؛ لأنه لا احتمال للدال هنا.

ويكثر استعمال هذا النوع من الضبط عند إيراد كلمةٍ يراد بيان ما فيها من تحقيق الهمزة أو تخفيفها؛ لأن أكثر النسَّاخ قديمًا يكتبون الهمزة ياءً، فلئلا تلتبس بالياء ينص العالم على أنها همزة أو أنها غير همزة، من ذلك: ((وما زيدت فيه الهمزة غير أول أحرف محفوظة، وهي: شمْأل... لقولهم: شَمَلت الريحُ، بلا همز))[٥]. ((وقالوا: جا يجي، وسا يسُو، بلا همز))[٦]. ((يقال: ضاهيت زيدًا، وضاهأت زيدًا، بالياء والهمزة))[٧].

وعادة ما يعبر عن الهمزة بالعين، وهذه عادة القدامى؛ لأن الهمزة إذا حُقِّقت اقتربت نطقًا من العين، قال: ((وكذلك ما حُكِي عنهم من أنهم يقولون: "غفرَ اللهُ خطائئَه" بوزن "خطاععه"، فيه دلالة على أن أصل "رزايا:

(١) التكملة والذيل والصلة: ٤٧٠/٦ ــ عسا. وانظر قول الجوهري في: الصحاح: ٢٤٢٥ ــ عسا.
(٢) التكملة والذيل والصلة: ٤٨٠/٦ ــ غسا. وورد عند الليث بالحرفين؛ عاس في: العين: ٢٠٠/٢، وغاس في: العين: ٤٣٣/٤. وورد بلفظ "غاس" في مجمل اللغة لابن فارس: ٦٩٦.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٣.
(٤) سر صناعة الإعراب: ٢٢٨.
(٥) سر صناعة الإعراب: ١٠٨. وانظر: شرح كتاب سيبويه: ١١٤/٥، ١٤٥، المنصف: ١٠٥/١، ١٥١.
(٦) سر صناعة الإعراب: ١١٤.
(٧) سر صناعة الإعراب: ١٠٨. وانظر: الصحاح: ٦٠ ــ ضهأ٢٤١٠-٢٤١١ــ ضهي.

رزائئ" بوزن "زراعع"))[1].

((وقرأت عليه أيضًا فيه:

ثُمَّ استمرَّ بهـا شَـيْحانُ مُبْـتَجِحٌ بالبَينِ عنكَ بمـا يَـرْآكَ شَـنْآنا

بوزن "يرْعاك"، ووزن "يرأ" يَرْع))[2]. ويلحظ أنه هنا زاد على ذلك بالنص على أنه قرأ ذلك على عالم قبله؛ مما يؤكد التحري في النقل، وتأكيد دقة ذلك اللفظ المنقول، وأنه بهذا الوزن.

وقد كثر التعبير عن الهمزة بالعين في مسائل التمرين أكثر من غيرها؛ لارتباط أكثر تلك المسائل بالهمزة، من أمثلة ذلك قوله: ((لو بنيت من "الآءة" مثل "عنكبوت" لقلت: أوْأَوْتٌ، مثل: عَوْعَوْت، وكان الأصل: أوْأَأْوْتٌ بمنزلة عَوْعَعُوت، فقلبت الهمزة الآخرة ياء...))[3].

ثانيًا: عزو النص إلى مصدره.

عني النحويون واللغويون بعزو ما ينقل من السابقين إليهم، ولذلك ينقل الرأي معزوًّا إلى صاحبه كثيرًا، إلا أن من مظاهر تحري الدقة في النقل والتأكيد على تمييز المنقول ما يمكن أن يعد منه ما يأتي:

أ. ذكر اسم الكتاب المنقول منه

يعد كتاب سيبويه أول كتاب في النحو، ولأنه حظي بثقة الأوائل والأواخر من العلماء؛ فإنَّ العالم يسند ما ينقله إليه بغية رفع مكانة التوثيق عنده، وتقوية احتجاجه بورود ذلك النص في كتاب سيبويه؛ ولذلك جرت عادة علماء النحو والصرف عندما تكون إحدى المسائل من كتاب سيبويه أن يعبِّر عنها بلفظ "مسألة الكتاب" أو "من مسائل الكتاب" ونحوهما[4]، كقوله:

---

(١) المنصف: ٧٠/١.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٧٧. والبيت في: النوادر في اللغة: ٤٩٤، المسائل الحلبيات: ٨٤. وذكر في سر صناعة الإعراب: ٨٢٦ أنه قرأه في كتاب الهمز لأبي زيد، وليس فيه البيت، بل كلمة "شنآن" وما تصرف منها. انظر: الهمز: ١٤-١٥.

(٣) المنصف: ١٣٦/٣.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب: ١٠، ٢٩٢. والخصائص: ١٨٤/١، ٣٣٨. ٣٦٢/٢، ٤٢٨.

((وعلى ذلك مسألة الكتاب: إنَّه ــ المسكينُ ــ أحمقُ، ألا ترى أن تقديره: إنه أحمق، وقوله "المسكين"؛ أي: هو المسكين))[١].

وإذا كانت حكاية يقول: "حكاية الكتاب"[٢]. كقوله: ((ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب: "هذا سَيْفُنِي"، وهو يريد: سيفٌ من أمره كذا، أو من حديثه كذا))[٣].

وقد يذكر الباب الذي ورد فيه النص المنقول كقول أبي الفتح عند حديثه عن تاء "بنت" و"أخت"، وأن التاء بدل من الواو: ((وقد أبدلت منهما لامين، قالوا: أخت وبِنت وهَنت وكِلتا. أصل هذا كله: أخوة وبَنوة وهَنوة وكِلوى، فنقلوا: أخوة وبنوة، ووزنهما فَعْل إلى فُعْل وفِعْل، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْل وحِلْس، فقالوا: أُخْت وبِنْت. وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن؛ لسكون ما قبلها. هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصَّ عليه في "باب ما لا ينصرف"))[٤].

ويدخل في التحديد تحديده مسألة في الكتاب من غير تحديد لموضعها أولًا أو آخرًا، قال أبو الفتح: ((وجاز أن يكون الشتاء جوابًا لـ"كم" من حيث كان عددًا في المعنى، ألا تراه ستة أشهر. وافقنا أبو علي ــ رحمه الله ــ على هذا الموضع من الكتاب، وفسَّره ونحن بحلب، فقال: إلا في هذا البلد؛ فإنه ثمانية أشهر. يريد طول الشتاء بها))[٥].

ومما جاء في المعجمات من أقوال معزوة إلى أصحابها مع بيان كتبهم أحيانًا، ما جاء عند الصغاني: ((وفي نوادر أبي مسحل: تصدَّى له، وتصدأ

(١) الخصائص: ٣٣٨/١. والمسألة في: الكتاب: ٧٦/٢.
(٢) انظر مثلا: الخصائص: ١٣١/٣، ١٥٢، ١٦٩.
(٣) الخصائص: ١٣١/٣. والحكاية في الكتاب: ٢١٦/٤.
(٤) سر صناعة الإعراب: ١٤٩. ويشير إلى رأي سيبويه في: الكتاب: ٢٢١/٣. على أنه ورد ما يشير إلى أن التاء للتأنيث في موضعين من الكتاب: ٤٠٦/٣-٤٠٧، ٢٣٦/٤-٢٣٧.
(٥) الخصائص: ٢٦٦/٢. وانظر موضعه في: الكتاب: ٢١٩/١.

له. أي: تعرَّض له))[١]. و: ((وقال أبو زيد في كتاب "الهمز": أرأمت الجرح؛ إذا داويته حتى يبرأ إرامًا، بالراء))[٢]. و: ((الجحجبة: التردُّد في الشيء، والمجيء والذهاب. قالها ابن دريد في كتاب "الاشتقاق"))[٣].

ومن تحديد الباب في الكتاب المنقول عنه قول الصغاني: ((وقال ابن دريد: الجُباجِب: إهالة تذاب. ذكره في "باب فُعالل" بضم الفاء))[٤].

ب. تحديد نهاية النص المنقول.

من تحري الدقة في النقل التي استقرت في مناهج البحث الحديث تحديد نهاية النص المنقول، وذلك باستخدام بعض علامات الترقيم، كالتنصيص إن كان النقل بالنص، أو النقطة، أو كليهما. كما أن له أن يفصل بالفقرات بين النص المنقول وما يكتبه من إنشائه.

وقد لجأ العلماء المتقدمون إلى الفصل بين النص المنقول وما يكتبه تعليقًا عليه بفواصل كتابية؛ نظرًا لعدم استعمالهم علامات الترقيم آنذاك، ولصعوبة تقسيم النص إلى فقرات لمحدودية الورق، واحتمال إفساد التقسيم من قبل النساخ، فكان التعبير عن نهاية النص المنقول بعبارات واضحة دالة، من مثل: عبارة "انتهت الحكاية" في نحو قول أبي علي الفارسي: ((انتهت الحكاية عن أبي عثمان))[٥]. وقول أبي الفتح: ((قال أبو العباس أحمد بن يحيى أيضًا: وأخبرنا أبو نصر عن الأصمعي قال: من قول ابن أحمر "الحيْرَم"، وهو البقر، ما جاء به غيره. انتهت الحكاية))[٦]. وقوله ناقلا عن أبي علي في لفظة "إيَّا" من "إيَّاك": ((أخبرني أبو علي عن أبي بكر محمد

(١) التكملة والذيل والصلة: ٣١/١ ــ صدأ. وانظر: النوادر لأبي مسحل: ٦٣.

(٢) التكملة والذيل والصلة: ٤٢/٦ ــ زأم. ونص أبي زيد: "أرأمت الجرحَ إرآمًا إذا داويتَه حتى يبرأ؛ فيلتئم". الهمز: ٧.

(٣) التكملة والذيل والصلة: ٨٣/١ ــ جحجب. وانظر: الاشتقاق: ٤٤١.

(٤) التكملة والذيل والصلة: ٨٢/١ ــ جبب. وانظر: جمهرة اللغة: ١٢١٣.

(٥) المسائل الحلبيات: ٣١٤.

(٦) الخصائص: ٢٣/٢. وانظر استعمال العبارة في: سر صناعة الإعراب: ٣١٣، ٣٢٨، ٨٠١.

بن السري، عن أبي العباس محمد بن يزيد أن الخليل يذهب إلى أن "إيَّا" اسم مضمر مضاف إلى الكاف...، وحكى أبو بكر عن أبي العباس عن أبي الحسن الأخفش، وأبو إسحاق عن أبي العباس غير منسوب إلى الأخفش: أنه اسم مفرد مضمر، يتغيَّر آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين، وأن الكاف في "إياك" كالتي في "ذلك" في أنه لا دلالة على الخطاب فقط مجردةً من كونها علامة للضمير، ولا يجيز أبو الحسن فيما حُكِي عنه: إيَّاك وإيَّا زيدٍ، وأيَّاي وإيَّا الباطل. انتهت الحكاية عن أبي علي))[١]. وقوله: ((وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، قال: ما كان على ثلاثة أحرف الأوسط منه ياء فليس فيه إلا وجه واحد بالياء...، انتهت الحكاية عن أبي بكر))[٢].

وعبارة "انقضت الحكاية"، كقوله ناقلا عن محمد بن الحسن بن مقسم قراءة عليه عن ثعلب: ((ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وتلتلة بهراء، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجُّع قيس، وعجرفية ضبة...، وأما تلتلة بهراء فإنها تقول: تِعلمون، وتِفعلون، وتِصنعون، بكسر أوائل الحروف. انقضت الحكاية))[٣].

وعبارة "هكذا هذه الحكاية"، كقوله: ((وحكى الأصمعي قال: دخلت على حمَّاد بن سلمة وأنا حدث، فقال لي: كيف تنشد قول الحُطيئة: أولئك قوم إن بنوا أحسنوا.. ماذا ؟ فقلتُ:

أولئكَ قومٌ إنْ بنوا أحسنوا البِنَى وإنْ عاهَدوا أوفوا وإنْ عقَدوا شَدُّوا

(١) سر صناعة الإعراب: ٣١٣. ورأي أبي علي وما نقله في الأغفال: ٥١-٥٧. وانظر: سر صناعة الإعراب: ٣٢٨.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٨٠١.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢٣٠. وانظر نفسه: ١٧٧. والمنصف: ٧٧/٣، والخصائص: ١١/٢. ونص ثعلب في: مجالس ثعلب: ٨٠-٨١.

فقال: يا بنيّ، أحسنوا البُنَا، يقال: بني يبني بِناء في العُمران، وبنا يبنو بُنًا في الشرف. هكذا هذه الحكاية، رويناها عن بعض أصحابنا))[١].

وعدد آخر من عباراته الدالة على انتهاء المنقول، مثل: ((قال سيبويه: فإن كان على "فَعَلة" كسَّروه على "أفْعُل" نحو: أَكَمة وآكُم. ولأجل ذلك ما حمل "أمَةً" على أنها "فَعَلة" لقولهم في تكسيرها: "آمٍ". إلى هنا انتهى كلامه))[٢]. ((قال سيبويه: "تقول: ما زيد كعمرو ولا شبيها به... وأنت إذا ذكرت الكاف تُمثِّل بها". انقضى كلام سيبويه))[٣].

وقد يذكر صاحب الرأي بعد النص لا قبله، كقوله حاكيًا عن أبي علي الفارسي: ((فقال: إن اللام لما قُدِّمت فجُعِلت في موضع الهمزة العارضة في الجمع أشبهتها، فجرى عليها حكمها، فغُيِّرت كما تُغَيَّر العارضة في الجمع كما تقول في جمع "قَوْس": قسِيّ، وأصله "قُؤُوْس"، ثم تُقدَّم السين، وتؤخَّر الواو، فكان يجب أن تصحَّح؛ لأنها عين الفعل، فيقال: قُسُوّ، ولكنهم لما أخَّروا العين إلى موضع اللام أُعِلَّت كما تُعَلُّ اللام، فجرت "قِسِيّ" مجرى "عِصِيّ". فهذا هنا كذلك ثَمَّة. انتهى قول أبي علي))[٤].

وقال ناقلا عن ابن دريد قوله في "منجنيق": ((قال: فقوله: "نُجْنَق" دالٌّ على أن الميم زائدة، ولو كانت أصليةً لقال: نُمَجْنَق، على أن المنجنيق أعجمي معرّب. فهذا قول ابن دريد كما تراه))[٥].

وقد يتبع النص المنقول بعبارة شارحة له أو بتعليق يوضح أن صاحب التعليق المؤلف لا المنقول عنه، كقوله بعد نقله نص الأخفش في "فعولة": ((وما ألطف هذا القول من أبي الحسن !))[٦].

---

(١) الخصائص: ٢٩٨/٣-٢٩٩. وانظر نفسه: ٢٩٠/٣. والبيت في ديوان الحطيئة: ١٤٠.
(٢) الخصائص: ١٠٨/٢. وانظر: الكتاب: ٥٥٩/٣.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٢٩٢. وانظر: الكتاب: ٦٩/١.
(٤) المنصف: ٥٧/٢.
(٥) المنصف: ١٤٧/١. وانظر: جمهرة اللغة: ٤٩٠.
(٦) الخصائص: ١١٦/١.

وقد اتبع الصغاني المنهج نفسه، فتجد عنده عبارات من نحو: ((انتهى قوله))[١]، و: ((انتهى كلامه))[٢]، ويستعملها غالبًا فيما ينقله عمن سبقه، في سياق التصحيح لما ذكره.

ج. بيان أصل الرأي المنقول.

من العناية بالتحري في النقل والدقة في عزو الرأي لصاحبه أن يبيِّن العالم أصل الرأي الذي ينقله عمن عزي إليه؛ لأن هذا يساعد في إيضاح الرأي وتسلسله وما أخذه اللاحق عن السابق، ويحقق الأمانة في العزو.

فمن تحري ذلك، ومحاولة تتبع أصل الرأي قول السيرافي: ((وهذا قول لم يذكره سيبويه، ولا من تقدَّم من أصحابنا. وذكره الفراء، ورأيت الزجاج يحكيه عن المازني، وقوَّه الزجاج. ولعل المازني أخذه عن الفراء))[٣]. ويلحظ هنا التعبير بـ"لعل"، وهي غير قاطعة، وهذا أيضًا من دقة التحري؛ لأنه ليس لديه ما يثبت ذلك أو ينفيه.

وقد اتبع ابن جني مثل ذلك في مواضع عدة من كتبه، وبصيغة فيها جزم بأصل الرأي، كتنبيهه أن الفراء أخذ رأيه في "أشياء" ونحوها من الأخفش، قال: ((وقال الفراء: أراد برآء، فحذف الهمزة التي هي لام تخفيفًا، فأخذ هذا الموضع من أبي الحسن في قوله: إن أشياء أصلها أشيئاء))[٤]. وقوله في مسألة أخرى: ((فأبو الحسن وقطرب جميعًا سرقا قوليهما من سيبويه، ووقعا دونه؛ لما ذكرت لك))[٥].

ويماثل ذلك أن يعد رأي العالم المتأخر تلخيصًا لمن سبقه كقوله: ((وقال أبو الحسن في قوله: "ما أنت كزيدٍ ولا شبيهًا به": إذا جررت الشبيه

---

(١) التكملة والذيل والصلة: ١٥٨/١ ــ سعب، ٣٦٧/١ ــ شبث، ٥٠٨/٢ ــ دبر، ٧١/٣ ــ صفر، ٧٨/٣ ــ صير، ٩٥/٣ ــ ظفر، ١٦٦/٥ ــ ورق، ٣٩٣/٦ ــ جيأ، ٥١٤/٦ ــ مضي.

(٢) التكملة والذيل والصلة: ٢٧٣/٣ ــ شيز، ٢٧٢/٥ ــ بعل، ٤٤٧/٥ ــ عضل.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٣٠٤/٣.

(٤) المحتسب: ٣١٩/٢. وانظر: التصريف الملوكي: ٣٩، المنصف: ٩٦/٢. ورأي الفراء في معاني القرآن له: ٣٢١/١.

(٥) المنصف: ١٦٩. تعبير أبي الفتح بالسرقة قليل الورود، ولعله لوضوح أخذهما عن سيبويه، وأنه في بدء حياته العلمية؛ إذ كتابه "المنصف" من أوائل كتبه.

فقد أثبتَّ لزيد شبيهًا، وإذا نصبت لم تثبت له شبيهًا. وهذا هو تلخيص قول سيبويه، لم يزد فيه شيئًا))[1].

وقد يشير العالم في عرضه أصل الرأي ما نقله العالم عمن سبقه بما فيه من الخطأ والتصحيف، وكأن العالم المتأخر لم يتنبه لما وقع فيه من سبقه من خطأ أو تصحيف، كقول الصغاني: ((وقال الجوهري: ونِضْو السهم: قِدْحُه، وهو ما جاوز الريش إلى النصل. وهو غلط، وإنما أخذه من كتاب ابن فارس، والصواب: النضْو: السهم الذي قد فسد من كثرة ما رُمِيَ به، فأما الذي ذكر فهو النضِيُّ لا غير))[2].

وكذلك: ((وقال الجوهري: الهفاءة: النظرة، كذا في كتابه: النظرة بالنون والهاء. وقد أخذه من كتاب ابن فارس، ولم يضبطه ابن فارس، فتبعه، وهو تصحيف، والصواب: الهفاءة: المطرة[3]، بالميم والطاء، كما حكيتُ عن أبي زيد))[4].

د. عزو النص المنقول إلى قائله أو ناقله

سار العلماء المتقدمون على ذكر قائل النص المنقول عنه غالبًا، وأحيانًا ذكر ناقله، وبخاصة في أقوال العرب، أما الأبيات الشعرية فعندما يوردها العالم في كتابه تختلف طريقته ما بين الطرائق الآتية:

١- **العزو إلى قائله**[5] متى أمكنه ذلك، وكان معروفًا، مثل: ((ومثله مما

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٩٥. وانظر: المنصف: ٣٣/١. ونص سيبويه في الكتاب: ٦٩/١.

(٢) التكملة والذيل والصلة: ٥٢٤/٦ ــ نضا. وانظر: مجمل اللغة: ٨٧١، الصحاح: ٢٥١١ ــ نضا.

(٣) زاد في المطبوع بعده: والجوهري. وأراه خطأً من الطباعة.

(٤) التكملة والذيل والصلة: ٥٣٨/٦ ــ هفا. وبلفظ "الهفاة" في: مجمل اللغة: ٩٠٦، الصحاح: ٢٥٣٦/٦ ــ هفا.

(٥) أكتفي بالتمثيل من المنصف، وذلك في: ١٠/١، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٥، ٦٦-٦٩، ٩٣، ١٠٩، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٣، ١٤٢، ١٥٠، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٢٣، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٩، ٣١٢، ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٤٨. ٣/٢-٥، ١١، ١٦، ٧٤، ٨٠، ١٠٣، ١٠٤، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٣٣، ١٤١، ١٤٣، ١٥٠، ١٧٦، ١٧٨-١٨٠، ١٨٥، ١٩٩، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٦. ٣/٣، ٤، ٦-٩، ١١-١٣، ١٥-٢١، ٢٤-٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٦-٥٢، ٥٥-٥٩، ٦١-٦٣، ٦٥-٦٧، ٧٢-٧٧، ٧٩-٨٦، ٩١، ٩٢، ١١٦، ١١٧، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٠.

وُضِع فيه الماضي موضع المستقبل قول الحطيئة:

شَهِدَ الحُطيئةُ حينَ يلقَى ربَّهُ أنَّ الوليدَ أحقٌّ بالعذرِ

أي يشهد))[١].

ولكن لم يكن أبو الفتح يلتزم ذكر القائل دائمًا، فقد يكون غير معروف عنده أو يعرض عنه مع معرفته به، من ذلك قوله: ((ألا ترى إلى قوله:

لعمري لقد أحببتُكِ الحُبَّ كلَّهُ وزِدتكِ حُبًّا لم يكنْ قبلُ يعرفُ))[٢].

وقوله مستدلاً على أن همزة بين بين في حكم المتحركة: ((وذلك نحو قول كُثَيِّر:

أَأَنْ زُمَّ أجمالٌ وفارقَ جيرةٌ وصاحَ غُرابُ البينِ أنتَ حزينُ ؟

ألا ترى أن وزن قولك "أَأَنْ زُمّْ" فَعُولنْ، فالهمزة إذن مقابلة لعين "فعُولن"، وهي متحركة كما ترى))[٣]. فإنه ذكر البيت في موضعين آخرين، ولم يسم الشاعر، وهما قوله: ((ألا ترى إلى قول الشاعر:

أَأَنْ زُمَّ أجمالٌ وفارقَ جيرةٌ وصاحَ غُرابُ البينِ أنتَ حزينُ ؟))[٤].

وقوله: ((وشاهد ذاك قبول وزن الشعر له قبوله للمتحرك البتة، وذلك قوله:

أَأَنْ زُمَّ أجمالٌ وفارقَ جيرةٌ))[٥].

٢- عدم ذكر اسم القائل إذا كان من المحدثين (المعاصرين)، إذ مما يلحظ أن بعض المتقدمين، ومنهم أبو الفتح، لم يكن يحرص على تسمية

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٣٩٨. والبيت في ديوان الحطيئة: ٢٣٣.

(٢) الخصائص: ٤٤٨/٢. وانظر: التذييل والتكميل: ١٤٨/٧. والبيت لابن المعتز في ديوانه: ٣٢٠ بلفظ: لعمُركَ قد أحببتكَ الحبَّ كلَّه وزدتُكَ حبًّا لم يكن قطُّ يعرفُ

(٣) سر صناعة الإعراب: ٤٨-٤٩. والبيت في ديوان كثير عزة: ١٧٠.

(٤) المنصف: ١٩٢/٢.

(٥) الخصائص: ١٤٤/٢.

الشعراء المحدثين، بل يكتفي بالإشارة إليه بلفظ "المحدث" أو "المولد"، ونحوهما[١]، كقوله في تقويته رأي من قال: إن الرُّمان من الرَّم: ((وقد جاء بهذا الموضع نفسه بعض المولدين، فقال:

ما يُحْسِنُ الرُّمان يجمعُ نفسَهُ في قِشْرِه إلا كما نحنُ))[٢].

وفي بعض المواضع قد يخفي اسم الشاعر المحدث في موضع، ويذكره في آخر، كقوله: ((وقال المولَّد:

وحديثُها السحرُ الحلالُ لو انَّهُ لم يُجْنِ قتلَ المسلمِ المتحرِّزِ))[٣].

وقال في موضع آخر ذاكرًا اسمه: ((وقول ابن الرومي:

وحديثُها السحرُ الحلالُ لو انَّه لم يُجْنِ قتلَ المسلمِ المتحرِّزِ))[٤].

ويستثنى من ذلك المتنبي، فإنه يحرص على أن يسميه أو يعبِّر عنه بلفظ "شاعرنا"، تنبيهًا على منزلته في نفسه، وقد أكثر من إيراد أبياته[٥] قياسًا بغيره من المحدثين، وخصَّه بكتابين من كتبه: الفسر شرح ديوان المتنبي، والفتح الوهبي على مشكلات المتنبي. وكان يسوِّغ استدلاله بأبياته في المعاني بصنيع من قبله، من ذلك قوله في حديثه عن القول والكلام وإطلاقهما على ما يفهم من دلالة الحال: ((وامتثله شاعرنا آخرًا، فقال:

فلو قدر السِّنانُ على لسانٍ لقالَ لكَ السِّنانُ كما أقولُ

وقال أيضًا:

لو تعقلُ الشَّجرُ التي قابلْتَها مدَّتْ محيِّيَةً إليكَ الأغصُنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ــ وإن كان مولَّدًا ــ في أثناء ما نحن

(١) انظر: الخصائص: ٢٢٠/١، ١١٩/٢. والمنصف: ٣٥/١، ٥٨/٣.
(٢) المحتسب: ٨٨/١. وهو لابن المعتز في ديوانه: ٤٤٣، بلفظ: لم يُحسنِ الرمانُ جمعَ أحبةٍ...
(٣) الخصائص: ٢٢٠/١.
(٤) الخصائص: ٢٩/١.
(٥) انظر: سر صناعة الإعراب: ٢١٥، ٢٢٨، ٥٦٢. والخصائص: ٢٤/١، ٣٢٧. ٤٠٣/٢. ٢٤١/٣.

عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسرَّبه؛ فإن المعاني يتناهبها المولَّدون ما يتناهبها المتقدمون. وقد كان أبو العباس ــ وهو الكثير التعقب لجلة الناس ــ احتجَّ بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق؛ لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له:

لو رأينا التوكيدَ خُطَّةَ عجزٍ ما شفعنا الأذانَ بالتثويبِ))(١).

٣ ــ ذكر ناقله.

يعنى العالم المتقدم بذكر ناقل البيت أكثر من قائله؛ لحرصه على توثيق ما ينقله، وجعل العهدة على الراوي الناقل لذلك البيت. والنقل إما عن علماء سابقين عليه، مثل: ((ألا ترى إلى إنشاد أبي زيد فيه:

تُراقِبُ عيناها القطيعَ كأنَّما يخالِطها من مسِّهِ مسٌّ أولق))(٢).

وإما عن الأعراب سواء ما رواه عنهم مشايخه كقوله: ((ويزيد حالها في ذلك وضوحًا لك ما أنشدَناه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي عن أبي عمرو: أن شيخًا من أهل نجد أنشده:

استقْدِرِ اللهَ خيرًا وارضَيَنَّ بهِ فبينما العُسْرُ إذ دارتْ مياسيرُ
بينما المرءُ في الأحياءِ مُغْتَبِطٌ إذا هو الرَّمْسُ تعفوه الأعاصيرُ))(٣).

وكذلك أي أعرابي روى عنه مباشرة كقوله: ((أنشدنا مرة أبو عبدالله الشجري شعرًا لنفسه، فيه "بنو عوف"، فقال له بعض الحاضرين: أتقول: بنو عوف أم بني عوف ؟ شكًّا من السائل في بني وبنو. فلم يفهم الشجري ما أراده، وكان في ثنايا السائل فضل فَرَق، فأشبع الصويت الذي يتبع الفاء في الوقف، فقال الشجري مستنكرًا لذلك: لا أقوى في الكلام على هذا

(١) الخصائص: ٢٤/١.

(٢) الخصائص: ٩/١. وانظر: المنصف: ١٧/٣، والخصائص: ٢٩١/٣. والبيت في كتاب الهمز لأبي زيد: ٧٠٢.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢٥٥. وانظر: الخصائص: ١٧١/٢، والمنصف: ٨١/٣. والبيتان في: شرح كتاب سيبويه: ١٠٨/٥، ولسان العرب: ٢٩٣/٤ ــ دهر. والأول منهما في الكتاب: ٥٢٨/٣.

النفخ))[1].

وقد يجد الباحث في بعض المواقف ما يدل على أن العالم المتقدم عند عزو البيت لقائله – إذا كان الناقل لم يذكره – لا يركن إلى أول نظر، بل يدقِّق، ويحرص على استيفاء المصادر، لعلها تكشف له خلافًا في العزو، يبني من خلاله ترجيحًا، يبقيه الزمان، ويحقق بوساطته التحقيق العلمي في صحة العزو. وقد رأيت لأبي الفتح قدرًا من العناية بذلك، لعل من أمثلة تحقيقه في العزو لقائل لم يذكره الناقل قوله في "باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره" الذي بيَّن فيه ما ارتجله عمرو بن أحمر الباهلي: ((وقد أنشد أبو زيد:

كأنَّها بِنَقَا العَزَّافِ طاويةٌ ... لَمَّا انطوى بَطْنُها واخروَّط السفرُ

ماريَّةٌ لُؤلُؤانُ اللونِ أوَّدَها ... طلٌّ وبَنَّس عنها فرقدٌ خَضِرُ

...، ولم يسند أبو زيد هذين البيتين ابن أحمر، ولا هما أيضًا في ديوانه[2]، ولا أنشدهما الأصمعي فيما أنشده من الأبيات التي أورد فيها كلماته. وينبغي أن يكون ذلك شيئًا جاء به غير ابن أحمر تابعًا له متقيِّلا أثره...، والظاهر أن يكون ما أنشده أبو زيد لم يصل إلى الأصمعي، لا من متبع فيه ابن أحمر ولا غير متبع))[3].

فهو ينبه إلى أن أبا زيد لم يعزُ البيتين، ويبحث في الديوان فلا

(١) الخصائص: ٧٨/١.

(٢) لا يعترض عليه بوجودهما فيما بين أيدينا من شعره، ص٩٧؛ وذلك لأن المطبوع هو "شعر عمرو بن أحمر الباهلي" جمعه وحققه د. حسين عطوان، فهو جمع من المحقق، وليس ديوانه آنذاك. على أنه جاء عزو البيتين إلى ابن أحمر عند العلماء بعد أبي الفتح، كابن منظور في لسان العرب: ١٥٠/١ ــ لألأ، ٣١/٦ – بنس.
وفي هذا الديوان المجموع بضعة أخطاء وتحريفات، ذكر أغلبها د. رمضان عبدالتواب في نقده المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٤٧، سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، ص٤٢٢-٤٣٦.

(٣) الخصائص: ٢٣/٢-٢٤.

يجدهما، ويؤكد ذلك بأن الأصمعي أيضًا لم يعز البيتين لابن أحمر أيضًا. وكل هذا تحقيق بذله أبو الفتح يدل على أنه يبذل جهدًا في تحري الدقة في نقل البيت الشعري وعزوه لقائله، وإن كان ناقله لم يذكر ذلك.

ثالثًا: ذكر نوع النص المنقول

بالنظر إلى اختلاف النصوص المنقولة ما بين آيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو غيرهما؛ فإن من تحري الدقة في النقل ذكر نوع النص المنقول؛ ليعرف القارئ متطلبات ذلك النص، فيلتزم بها سواء عند القراءة أو الكتابة. ويلحظ أن تلك العناية ابتدأت عند المتأخرين من العلماء لا المتقدمين، ولعل السبب يعود إلى أن المتقدمين يأخذون جميع العلوم الإسلامية والعربية في أثناء التحصيل، فيعرفون نوع النص المنقول وإن لم يذكر ذلك العالم؛ أخذًا من حفظهم القرآن الكريم وأخذهم الحديث النبوي، ومعرفتهم بأقوال العرب التي يتردد ذكرها في الدرس. في حين عُني المتأخرون بذلك، عندما اتجهت العلوم للتخصص، وتبيَّن لهم حاجة المتعلمين لذلك، واحتمال اختلاط النصوص فيما بينها. وفيما يأتي مظاهر التحري في ذكر نوع النص المنقول:

١ ــ النص على الآيات القرآنية.

لم يكن العلماء المتقدمون يلزمون أنفسهم ذكر اسم السورة للآيات التي يستشهدون بها، ثقة منهم بأن العالم لا بد أن يكون حافظًا للقرآن الكريم، ولأنهم لم يجدوا حاجة في ذلك، بل قد لا يشيرون إلى أنها آية أو قراءة. وبخاصة عند علماء القرن الثاني الهجري غالبًا.

في حين عُني من بعدهم بتمييز الآية عن غيرها بقولهم: قال الله عز وجل أو في التنزيل ونحو ذلك، والإشارة إلى القراءة، وعزوها إن تيسر إلى قارئيها، وذكر الاختلاف في رواية القراءة إن وُجد. ومن أمثلة ذلك قول أبي الفتح: ((وقولهم: جَهْوَرَ في كلامه، هو من الجهارة، وهو ارتفاع الصوت

وظهوره، ومنه قوله تعالى: (أَرِنا اللهَ جَهْرَةً)[1]))[2]. و: ((وكما قال الله تعالى حكاية عن إبراهيم ــ عليه السلام ــ: (فقالَ إِنِّي سَقِيمٌ)[3]، ولم يكن في الوقت سقيمًا، ولكن السُّقْمَ للموت جارٍ عليه لا محالة))[4]. و: ((إلا أن العرب أبدلت الهمزة هاءً في قراءة من قرأ: (هيَّاكَ نَعْبُدُ)[5]))[6]. و: ((إعاء: هو الوعاء. قرأ سعيد بن جبير: (ثم استخرجَها من إعاءِ أخيهِ)[7]))[8]. و: ((قد اختلفت الرواية عن نافع، فأكثر أصحابه يروي عنه: (معايش)[9] بلا همز، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب))[10]. وكذلك: ((وقيل في قوله تعالى: (إِنِّي سَقِيمٌ)[11]: إني طعين. أي: أصابه الطاعون))[12].

وظهر لي أن من تحري بعض العلماء في النقل عن علماء القرن الثاني كسيبويه مثلًا ذكر نوع النص الذي نقله، واستكمال معلوماته، وإن كان سيبويه أشار له دون تفصيل، كقول سيبويه: ((وذلك نحو: أسَد وأُسْد، ووَثَن

(١) سورة النساء، الآية: ١٥٣.
(٢) المنصف: ٣٩/١. وانظر: ٩١/١، ١١٠، ١٣٠، ٢١٢، ٢٥٣، ٢٦٧، ٣٠٥، ٣١٧، ٣١٨. ١٧/٢، ٢٢، ٢٦، ٢٨، ٣٥، ٤١، ٧٣، ٧٤، ٩٤، ١١٧، ١٢٥، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨. ٣/٣، ٢١، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٥١، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٧١، ٨٤، ٩٢، ١١٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١.
(٣) سورة الصافات، الآية: ٨٩.
(٤) المنصف: ٣٠٥/١.
(٥) سورة الفاتحة، الآية: ٦. وهي قراءة أبي السوار الغنوي. انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٩، والجامع: ١٦٣/١.
(٦) المنصف: ١٤٥/٢. وانظر: ٢٥٠/١، ٣١١. ٩٦/٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٥٠.
(٧) سورة يوسف، الآية: ٧٦.
(٨) المنصف: ٣٩/٣. وانظر: ٢٣٠/١، ٢٨١. ١٨/٢. ٣٩/٣، ٥٢، ٦٣، ١٤٣.
(٩) سورة الأعراف، الآية: ١٠، وأما "معايش" في سورة الحجر، الآية: ٢٠، فلم يورد ابن مجاهد أي قراءة فيها في كتابه. وانظر القراءة بهمز "معائش" برواية خارجة عن نافع في: السبعة: ٢٧٨.
(١٠) المنصف: ٣٠٨/١.
(١١) سورة الصافات، الآية: ٨٩.
(١٢) التكملة والذيل والصلة: ٥٤/٦ ــ سقم.

ووُثن. بلغنا أنها قراءة))[١]. فقد جاء عثمان بن جني، وبحث عن تلك القراءة، ثم أثبت الآية التي وردت فيها تلك القراءة عازيًا الحكاية لسيبويه في آية محددة، فقال: ((حكى صاحب الكتاب : (إن يدعونَ[٢] من دونِهِ إلا أُثْنا)، وذكر أنها قراءة))[٣]. وقال: ((... ووُثن وأُثْن، حكاهما سيبويه قراءةً في قوله تعالى : (إن يدعونَ من دونِهِ إلا أُثْنا)))[٤]. ويلحظ أنه في النص الأول زاد على سيبويه ذكر الآية التي فيها قراءة، في حين أنه في النص الثاني جعل سيبويه هو الذي حكاها في تلك الآية، مع أن نص سيبويه السابق ليس فيه ذكر الآية تحديدًا.

وقد يظهر أن تحري ابن جني وذكره الآية التي وردت فيها القراءة غير مؤثر، لكنه بالنظر إلى أن محقق الكتاب الشيخ عبدالسلام هارون[٥] لم يعرف هذه القراءة، ولا الآية التي وردت فيها، إذ أشار إلى آية غير الآية التي أوردها ابن جني؛ يتبيَّن أهمية التحري في النقل، وقيمة الإضافة التي قدمها، من خلال تحريه في النقل وتمييزه القراءة عن غيرها.

٢ ــ النص على الأحاديث الشريفة.

لم يكن للحديث الشريف تمييز عن الآيات، فقد كانت عنايتهم به تقف عند حدود أدائه كما ورد، وتمييزه عن غيره متى ما عُرِف أنه حديث، وعادة يقال: "وفي الحديث" أو "قال النبي صلى الله عليه وسلم". من ذلك: ((وفي الحديث: "شكونا إلى رسول صلى الله عليه وسلم حرَّ الرمْضاء، فلم

(١) الكتاب: ٥٧١/٣.

(٢) في المطبوع : تدعون . ولعل الصواب ما أثبتُ . والآية في : سورة النساء : ١١٧. عزيت القراءة لابن عباس في معاني القرآن للفراء: ٢٨٨/١، ولعطاء في: مختصر في شواذ القرآن: ٣٥، المحتسب: ١٩٨/١.

(٣) الخصائص : ١٠١/٢.

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٤٠٠.

(٥) قال عبدالسلام هارون في الحاشية رقم (١) تعليقًا على قول سيبويه: "ليست من القراءات الأربع عشرة. وقد وردت الأوثان في ٣٠ من الحج، وأوثانا في ١٧، ٢٥ من العنكبوت". في حين أن سيبويه لم يقصد هذه الآيات، بل ما ورد في سورة النساء، الآية ١١٧.

يُشكِنا". أي: فلم يفسح لنا في إزالة ما شكوناه من ذلك إليه))[1]. وقوله: ((ومع هذا فإذا كانوا قد رووا أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يلحن في كلامه، فقال: "أرشدوا أخاكم؛ فإنه قد ضلَّ"))[2].

على أنه قد يرد الحديث ضمن ما ينقله العالم دون أن ينص على أنه حديث، كقوله: ((وقالوا: ارجعن مأزورات غير مأجورات))[3].

وقد يكون السبب عائدًا إلى عدم معرفة أنه حديث، أو اتباعًا لمنهج العلماء المتقدمين الذين لم يكونوا يميزون الأحاديث بلفظ ما. ومن ذلك ما فعله سيبويه، فقد أورد محقق كتاب سيبويه في فهرس الأحاديث[4] ثمانية أحاديث، لا تجد في أي منها أن سيبويه ذكر أنه حديث أو أنه قاله النبي صلى الله عليه وسلم، بل يوردها سيبويه دون تمييز، وعلى أنها من قول العرب أحيانًا، وكأنه يرى أن حجيته بنقل راوٍ ثقة لفظه، كقوله قبل أحدها: ((وأما قولهم..))[5]. ولعل هذا المنهج من سيبويه وعدم وضوحه لدى من بعده، هو ما دعا الآتين بعده إلى التحري في النقل وذكر نوع النص المنقول لدى من جاء بعده.

وفي معجمات اللغة عني الصغاني بتمييز الحديث عن غيره، مثل: ((وقيل في قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا تسموا العنبَ الكرمَ؛ فإنَّما الكرم الرجل المسلم)). ويروى: ((قلب المسلم))[6].

وبالمقابل فمن التحري في بيان النوع أن يبيِّن العالم المتأخر أن ما روي ليس حديثًا، كقول الصغاني: ((وقال الجوهري: وفي الحديث:

(١) الخصائص: ٧٧/٣. وانظر: المنصف: ٦٢/١، ١٣٤. ١٨٣/٢، ١٩٩. ١٠/٣، ٥٥، ٦١، ٦٤، ٧٤. وهو حديث رواه ابن ماجه في سننه: ٢٢٢/١ برقم ٦٧٥.

(٢) الخصائص: ٨/٢. والحديث في المستدرك على الصحيحين: ٤٧٧/٢، دون: "فإنه قد ضلَّ".

(٣) المنصف: ٣٢٦/٢. وهو حديث رواه ابن ماجه في سننه: ٥٠٢/١ برقم ١٥٧٨.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٩/٥.

(٥) الكتاب: ٣٩٣/٢.

(٦) التكملة والذيل والصلة: ١٣٤/٦ ــ كرم.

"لا تسبوا الإبلَ". وليس هو بحديث، إنما هو قول العرب، يجرونه مجرى الأمثال))[١].

رابعًا: تتبع الروايات للشاهد الواحد

من مظاهر التحري في النقل أن يتتبع العالم روايات الشاهد الواحد؛ مما يؤكد دقة النقل واتساع مصادر الرواية، وأن العالم لا يتوقف عند رواية واحدة للشاهد، بل يبحث عن روايات عدة، ويذكرها في كتبه. ويتجلى تتبع الروايات والتحري في نقلها فيما يأتي:

١ ــ ذكر الروايات في البيت.

يعنى العلماء المتقدمون بذكر الروايات في البيت الذي يستشهد به، وبخاصة عندما يؤدي اختلاف الروايات إلى خلل في الاستشهاد أو في البيت، من ذلك قول أبي الفتح: ((وكذلك ما أنشده أيضًا أبو زيد للزفَيان السعْدي:

يا إبِلي ما ذامَهُ فتأبَيَهْ

ماءٌ رَوَاءٌ ونَصِيٌّ حولَيَهْ

هذَّا بأفواهِكِ حتى تأبَيَهْ

حتى تروحي أصُلاً تُبارِيَهْ

تبارِيَ العانةِ فوقَ الزَّازَيَهْ

هكذا روينا عن أبي زيد. وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا، يقولون: فتأبَيْهْ، ونصيّ حولَيْهْ، وحتى تأبيْهْ، وفوق الزازيْهْ))[٢].

(١) التكملة والذيل والصلة: ٢٤/١ ــ رقأ. وانظر: الصحاح: ٥٣ ــ رقأ.

(٢) الخصائص: ٣٣٢/١. والرجز للزفيان السعدي في: النوادر في اللغة: ٣٣١-٣٣٢، والتكملة والذيل والصلة: ٤٢٩/٦. وانظر أمثلة أخرى في: المنصف: ٢٤٢/١، ٢٥٠، ٢١/٢، ٥٩، ٧٨. وسر صناعة الإعراب: ٤٩٧، ٥٤٦، ٥٠١. والخصائص: ٨٠/٢، ٤٣١. ٨٩/٣، ١٦٨، ١٩١، ١٩٥، ٢١٥، ٢٨٣، ٢٩٢، ٣٠٤.

وقوله: ((قال سراقة البارقي:

أُرِي عينـــيَّ مـــا لـــم تَرْأَيـــاهُ كِلانـــــا عـــــالِمٌ بالتُّرَّهـــــاتِ

وقد رواه أبو الحسن: ما لم ترياه، على التخفيف الشائع عنهم في هذا الحرف))[1].

وقوله مبيِّنًا الخلاف في الرواية وما يترتب عليه من اخـــتلاف فـــي التوجيه: ((فأما قول الأعشى:

هذا النهارُ بَدَا لها مِـــن همِّهـــا مـــا بالُهـــا باللّيـــلِ زالَ زوالَهـــا

فقد اختلف العلماء في نصب "زوالها":

فأما أبو عمرو فإنه كان يرويه "زال زوالُها" بالرفع، ويقـــول: أقـــوى الأعشى. وأما أبو علي فأخبرني عن أبي بكر عن أبي العباس قال: معنـــاه: زال الله زوالَها، كمـــا تقـــول: أزال الله زوالَهـــا. فهـــذا قـــول البصـــريين والكوفيين))[2].

وكثرة إيراد الروايات تدل على اطلاع العالم الواسع علـــى مصـــادر الشعر الكثيرة، وعلى اهتمامه بهذا الجانب الذي دعاه في أكثر من موضـــع إلى بيانه، وهذا من التحري في النقل والدقة فيه.

وفي المعجمات أمثلة كثيرة لاختلاف الروايات، وتصـــحيحات لهـــا، وبيان للدقة في إيرادها بالنص على كيفية إنشاد المتقدم لهـــا، منهـــا: قـــول الصغاني: ((وقال الجوهري: قال الراجز:

واللهُ راعٍ عَمَلـــــــي وجَـــــــأْبِي

والرواية:

والعلـــــــمُ أنَّ اللهَ واعٍ جـــــــأْبي

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٧.

(٢) المنصف: ٢١/٢. والبيت في ديوان الأعشى: ٧٧.

بالواو. والرجز للعجاج، وإنما نقله من الإصلاح))[١].

وجاء فيه أيضًا: ((قال سالم بن دارة يهجو مُرَّ بن واقع المازني:

حَدَبْـــدَبَى حَدَبْـــدَبَى يـــا صِـــبْيانْ

إنَّ بنـــــى فـــــزارةَ بـــــنِ ذُبْيَـــــانْ

قـــــد طرَّقَـــــتْ نـــــاقَتُهُمْ بإنْسَـــــانْ

مُشَـــيَّأٍ سُـــبْحَانَ وَجْـــهِ الرَّحْمَـــانْ

ويروى: أعْجِبْ بخلق الرحمان. هكذا أنشده الجوهري، وقد ذكـــرت صحة الإنشاد في تركيب "حدبد" من حرف الدال))[٢].

ومثله أيضًا: ((وقال الجوهري: وربما حُذِفت من "هو" الـــواو فـــي ضرورة الشعر، كما قال:

فبينا هُ يشري رحلَهُ قالَ قائـــلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْـــوُ المِـــلاطِ نجيـــبُ

وهكذا أنشده سيبويه، وعزاه إلى العُجير السلُولي، والرواية "ذلـــول"، والقافية لامية، ويروى للمخلب الهلالي، وهو للعجير، وبعده:

محلَّى بـــأطواقِ عنـــاقٍ كأنَّهـــا بقايا لُجَـــيْنٍ جرسُـــهُنَّ صَـــلِيلُ))[٣].

وجاء عنه: ((وقال الجوهري: قال الفراء: وإذا امتلأ الرجل شـــبابًا قيل: غطَى يغطي غطْيًا وغُطِيًّا بالفتح وبالضم، وأنشد:

يحْمِلْنَ سِرْيًا غطا فيه الشبابُ معًـــا وأخطأتْهُ عُيُونَ الجِنِّ والحَسَـــدَهْ

وهكذا أنشده أبو عبيد في المصنف. وهو غلط، والرواية: "والحســـدُ".

(١) التكملة والذيل والصلة: ٨١/١ ــ جأب. وانظر: إصلاح المنطق: ١٥٧، الصحاح: ٩٦ ــ جأب.

(٢) التكملة والذيل والصلة: ٢٩/١-٣٠ ــ شيأ. وانظر أيضًا: ٩٩/١ ــ حدب. وأورد الرواية الأخرى في: ٢١٩/٢-٢٢٠ ــ حدبد. ولم أقف على ما يشير إليه في الصحاح.

(٣) التكملة والذيل والصلة: ٥٤٨/٦ ــ ها. وانظر: الصحاح: ٥٥٦ ــ هدبد، ٢٥٥٨ ــ ها.

والقافية مرفوعة، وبعده:

ساجي العيونِ غَضِيضُ الطَّرْفِ تَحْسَبُهُ يومًا إذا ما مشَـى فـي لِينِـه أودُ))[1].

٢ــ ذكر بحر البيت.

يعد ذكر بحر البيت نادرًا في كتب العلماء المتقدمين، غير أن الملجئ إليه وجود اختلاف في الرواية يفضي إلى اختلاف البحر، أو تحقق خلل في البيت ونحو ذلك[2].

فمن الأول ما قاله ابن جني بعد بيانه اختلاف رواية أبي زيد عن رواية الكوفيين في البيت الذي تقدم قبلُ، فقد قال بعده: ((فينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد))[3].

ومن الثاني قوله معترضًا رواية بيت تأبط شرًّا:

فهْمٌ وعَدْوانٌ قـومٌ إنْ لَقِيـتَهُمُ خيرُ البريَّـةِ عنـدَ كُـلِّ مُصَـبَّحِ

((كذا هذا البيت هناك...، ونصف هذا البيت الأول من البسيط، ونصفه الآخر من الكامل. وبقية الأبيات ــ وجميعها خمسة ــ كلُّها من الكامل:

لا يفْشلونَ ولا تطِيشُ رمـاحُهُمْ أهْلٌ لِغُرٍّ قصائدي وتمـدُّحي))[4].

٣- ذكر الغرض من البيت.

عندما يريد العالم تصحيح ما نقله العالم المتقدم من أبيات الشعر؛ فإنه قد يستفيد في تصحيح رواية عن غيرها أو تصويب ما ذكره المتقدم من غرض القصيدة؛ فيصحِّح اعتمادًا عليه، من ذلك مثلا قول الصغاني مستدركًا على الجوهري: ((وقال الجوهري: فرَماء بالتحريك: موضع. قال يرثي

(١) التكملة والذيل والصلة: ٤٨١/٦ ــ غطا. وانظر: الصحاح: ٢٤٤٧ ــ غطا.
(٢) انظر: المنصف: ٧٦/٢. وانظر: لسان العرب: ٢٩٩/١ ــ حبب.
(٣) الخصائص: ٣٣٢/١.
(٤) الخاطريات: ١٦٨-١٦٩.

فرسًا نفق في هذا الموضع:

علـــى قَرَمـــاءَ عاليـــةً شَـــوَاهُ كـــأنَّ بيـــاضَ غُرَّتِـــهِ خِمـــارُ

وذكر كلامًا عن ثعلب وعن الفراء وابن كيسان. والصواب: قَرَمـــاء بالقاف. وإنما أخذه من المجمل، وأخذه صاحب المجمل من كتاب ابن دريـــد أو كتاب العين. واتفق رواة كتاب سيبويه على القاف، وهو في أمثلة كتابـــه مذكور في حرف القاف. والبيت لسليك يصف فرسه النَّحام، ولم يرثه، ولـــم ينفُق إذ ذاك، وقبله:

كـــأنَّ حـــوافِرَ النَّحَّـــامِ لمَّـــا تـــروّحَ صُـــحْبَتِي أُصُـــلاً مَحَـــارُ

أي: صدفٌ؛ لملاسته. وقوله: "عالية شواه"؛ أي: أنه مشَمِّر ليس بـــه قِصر))[1].

(١) التكملة والذيل والصلة: ١١٢/٦ ــ فرم. وانظر: الكتاب: ٢٥٨/٤، جمهرة اللغة: ١٢٣٣، الصحاح: ٢٠٠٢ ــ فرم.

المبحث الثاني: قيمتها وآثارها

لظاهرة التحري في النقل قيمة علمية وآثار في التراث النحوي واللغوي، تكاد تتصل بأنواع من المؤلفات اعتمدت عليها، وبفوائد علمية أفادها المتأخرون مما عُني به المتقدمون من تحرٍّ في النقل ومظاهر أسهمت في خدمة البحث بعدهم حتى عصرنا الحاضر. وفيما يأتي أبرز آثار هذه الظاهرة وقيمتها العلمية:

أولا: السلامة من وقوع التصحيف أو التحريف.

أسهمت خشية النحويين واللغويين من وقوع التصحيف واللحن في اتخاذ طرائق تسهم في دقة ما ينقل من نصوص، فجاء نقط الحروف ووضع الحركات على أحرف بنية الكلمة وآخرها ضمن آثار تحري الدقة؛ لذا تأكدت العناية بضبط النص؛ ليسلم النص من التحريف، مثلما كانت الحركات الإعرابية تسهم في سلامة النص من اللحن والخطأ، وبذلك تتحقق دقة لفظ ما يُنقل عن العرب وعن العلماء السابقين.

ولذلك يتأكد على العلماء المعنيين بالمعاجم إتقان علم الصرف؛ إذ إن التأليف المعجمي يعتمد على السماع في جمع الألفاظ اللغوية، ولكن اشتقاقاتها وتصريفاتها تعتمد على إتقان علم الصرف، ((ولهذا ما لا تكاد تجد لكثير من مصنِّفي اللغة كتابًا إلا وفيه سهو وخلل في التصريف، وترى كتابه أسدَّ شيءٍ فيما يحكيه، فإذا رجع إلى القياس، وأخذ يصرِّف ويشتق اضطرب كلامه وخلَّط))[1].

ولذلك ظهرت كتب تعنى بالتصحيف والتحريف، تعتمد على إيراد الخطأ، وبيان الصواب فيه، مثل: التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت: ٣٦٠هـ)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف لخليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٤٦هـ) ونحوهما.

(١) المنصف: ٣/١.

وفي العمل المعجمي خاصة، يترتب على اكتشاف العالم المعجمي المتأخر أن ما أورده المتقدم فيه تصحيف أو تحريف فإنه سيترتب عليه تغيير ترتيب بعض المواد اللغوية في المعجم العربي أخذًا من تغير حروف الكلمة، وبالمقابل يُفاد من ترتيب المتقدمين بعض الكلمات في تصحيح أي تحريف عند متأخر عنهم، فقد أفاد الصغاني ذلك مثلا في حديثه عن "سُحام": ((وذكره الفارابي بالخاء المعجمة، فإنه قال في باب "فُعال" بالضم: السُّخام: سواد القدر، والشعر السخام: اللين الحسن..، وسُخام من أسماء الكلاب. فلو كان بالحاء لذكره قبل ذكره السين والخاء المعجمة، كما يقتضي ترتيب كتابه، وسكت عن ذكره الأزهري والخليل وابن دريد))[١].

على أن المبالغة في التحري في النقل والكتابة، بغية السلامة من التصحيف أو التحريف قد تؤدي إلى استعمال حروف مكان غيرها، ولم أقف على ذلك في كتب النحو واللغة، بل روي عند غير علماء العربية؛ إذ إن ((حنين بن إسحاق المترجم كان يحتاط فيما يبلغه من أسماء الأدوية، ويفزع من الحرف ذي اللبس إلى آخر يضعه مكانه، فمن ذلك أنه كان يكتب "السعتر" بالصاد "الصعتر"، ويقول: أخاف أن يُقرأ "الشعير"؛ فيصير به الدواء داءً))[٢].

وبالموازنة بما تم بيانه في المبحث الأول من منهج علماء النحو واللغة في ضبط النص، يتبيَّن سلامة منهجهم، ومحافظته على اللفظ دون تغيير؛ مما أسهم في حفظ اللغة العربية من وقتهم حتى وقتنا الحاضر، ولله تعالى الحمد.

ثانيًا: تصحيح الخطأ في عزو النص إلى من عُزِي إليه إن وقع

ذلك أن التحري في النقل أسهم في إيجاد دلائل تؤدي إلى تصحيح أي خطأ – إن وجد – في عزو نص إلى غير قائله، ويظهر ذلك في الآتي:

(١) التنبيه على حدوث التصحيف: ١٥.
(٢) الخصائص: ٣٣٢/١.

أ. تصحيح نسبة بعض الكتب إلى أصحابها

إذ إن التحري في العزو والنقل أفاد في معرفة النصوص المنقولة ومصدرها، وقد يفاد منها أيضًا في دفع نسبة كتاب إلى مؤلف ما أو إثباتها، إذ إن من دلائل نفي نسبة كتاب إلى من عزي إليه الوقوف على نقول عن ذلك الكتاب تعزوه إلى غيره، فيتبين من خلال ذلك إذا كان الناقل ثقة وبالاستعانة بدلائل أخرى نفي نسبته عمن نسب إليه، وإثباتها لمن نصَّ الكتاب الناقل عليه بشرط توافر أدلة أخرى مرجحة، وعدم وجود ما يعترض ذلك. وقد يكون العكس بأن يثار تشكيك في نسبة كتاب ما إلى صاحبه، ثم يتبيَّن بعد مراجعة ما نُقِل عنه أن الناقلين يثبتون نسبته له، فحينئذٍ تكون النقول معزِّزة ومؤكِّدة لثبوت النسبة؛ مستفيدين في ذلك من تحري المتقدمين في نقلهم، وعزوهم تلك النقول إلى مصدرها.

فمن الأول: نفي نسبة الكتاب المسمى بـ"معاني الحروف" عن الرماني، وعزوه إلى علي بن فضال المجاشعي باسم "الهوامل والعوامل"، بدليل ما نقله أبو حيان عنه باسمه، إذ قال في آخر نقله منه: ((مقتضب من كتاب "الهوامل والعوامل" لابن فضال))[1].

ومن الثاني: إثبات نسبة كتاب "شرح شواهد الإيضاح" لعبدالله بن بري. فإن أحد الباحثين[2] شكَّك في نسبته إليه أخذاً من عبارة وردت فيه: ((قال مصنفه أبو بكر محمد بن عبدالملك النحوي: إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضمار، فلا يقاس عليه

(١) تذكرة النحاة: ٤٣١. ونقله عنه ابتدأ من قوله: ((الهمزة للنداء والاستفهام)) ص٤٢٦ إلى هذه العبارة. وما نقله عنه في: معاني الحروف المنسوب للرماني: ٣٢-٦٤. وقد بُحث الموضوع في: كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني ــ تحقيق اسمه ونسبته إلى ابن فضال المجاشعي/ د. سيف بن عبدالرحمن العريفي .ــ الرياض: مجلة عالم الكتب، مج٢٣، ع٥-٦، الربيعان ــ الجماديان ١٤٢٣هـ/ مايو ــ أغسطس ٢٠٠٢م.

(٢) في مناقشة رسالة ماجستير في: ١٤٢١/٢/٢٠هـ، في كلية اللغة العربية في الرياض.

ما لا سبب فيه))[١]. فهو يراه منسوبًا إلى محمد بن عبدالملك الشنتمري.

ثم جاء د. عبدالرزاق الصاعدي[٢]، فنفى ذلك مستدلاً بورود عبارة في آخر الكتاب هي: ((تم التعليق على أبيات الإيضاح لأبي علي الفارسي بحمد الله وعونه، وذلك لثلاث خلون من رمضان سنة خمس وسبعين وخمسمائة))[٣]. ومحمد الشنتمري توفي سنة ٥٥٠هـ[٤].

ولي أن أثبت نسبة الكتاب[٥] لابن بري مؤيِّدًا د. الصاعدي من خلال ما نُقِل عن هذا الكتاب معزوًّا لابن بري، وقد أحصيت ما نقله البغدادي عنه في كتابيه "خزانة الأدب" و"شرح أبيات المغني"، فتبيَّن ثبوت النسبة، وبيان ذلك:

(١) شرح شواهد الإيضاح: ٢٢٦.

(٢) في مناقشته رسالة دكتوراه في: ١٤٢١/٦/١٤هـ، في كلية اللغة العربية في الرياض.

(٣) شرح شواهد الإيضاح: ٦٣٧.

(٤) انظر: بغية الوعاة: ١٦٣/١. وقد رجَّح د. معيض العوفي اعتمادًا على مصادر كثيرة أنه توفي سنة ٥٤٩ هـ. انظر: كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، مقدمة المحقق: ٢٩.

(٥) يعزز ما أذكره أنه لم يعز إلى الشنتمري أي كتاب في شرح شواهد الإيضاح. انظر: حديث محقق كتابه "تنبيه الألباب على فضائل الإعراب" عن مؤلفاته: ٢٣-٢٥. وإنما كان هذا الدليل معزِّزًا لا قاطعًا؛ لأن كتب التراجم لا تحصر جميع مؤلفات من تترجم له.

١: النصوص المنقولة في خزانة الأدب عن هذا الكتاب.

النص في شرح شواهد الإيضاح				ما يقابله في خزانة الأدب	
الصفحة	السطر	بداية النص	نهايته	الصفحة	ملحوظات
١٠١	١	زعم الأخفش	س١٠ لما بيناه	٤١٧/٩	
١٣١	١	ومعنى رسم	س٦ الربيع والصيف	١٢١/٨	
١٣٤	١	وقوله: وهاجه	ص١٣٥س٢ الضمير في المعقب	٢٤٦/٢	
١٦٨	١٠	فلهذا لا بد	ص١٦٩ س٦ أهل الدار	٢٣٤/٤	
١٨٠	١٠	لما لم يمكنه	ص١٨١ س٩ وما تعلق به	٥١٨/٨-٥١٩	
١٨٦	٨	وانتصاب قوله	ص١٨٧ س٢ يجيز الأمرين	١١٤/٣	
١٩٣	١	وأنشد للأعشى	ص١٩٥ س٥ ما بدأنا به	٣٠٩/٣-٣١٠	
١٩٦	٦	وروى أبو حنيفة	س٨ الرعي عليها	٩٨/٦	
٢٩٦	١٢	والأشبه عندي	س١٣ أميرها	١٥/٨	
٢٩٧	١	وسمي طلحة	س٤ وكانوا ستة	١٦/٨	
٣٠٦	١	وبني على	س٤ الخمسة عشر درهما	٤٤٢/٦	
٣٠٦	٦	قال أبو علي	ص٣٠٧ س٤ باسم الشيب	٤٤٢/٦	
٥٢٧	٤	وأنشد	س٧ أم الحجاج	٨٠/٤	بتصرف
٥٥٠	الأخير	والماء الزعاق	المالح	٣٣٦/٤	بتصرف
٥٦١	١	والوجه	س١ وأفخاذ	٥٨٤/٧	
٥٦١	الأخير	فعن	الأخير: أيها	٥٦٨/٧	
٥٦٢	١	وقبله	السطر قبل الأخير: فهو خير لكم	٥٦٨/٧-٥٦٩	نص الخزانة أكثر دقة وسلامة

٢: النصوص المنقولة في شرح أبيات المغني عن هذا الكتاب.

النص في شرح شواهد الإيضاح				ما يقابله في شرح أبيات المغني	
الصفحة	السطر	بداية النص	نهايته	الصفحة	ملحوظات
١٣٢	١	فالمخافة مصدر	س٥ مع الليان	٤٨/٧	فيه نقل بالمعنى
٢٢٢	٣	وكأنه	س٦ يضارع النفي	١٦٣/٣	
٤٤١	١١	والجهرمية: بسط	ص٤٤٢ س٣ على هذا	٦/٣	وفيه زيادة سطرين قبل "والجهرمية..."
٥٦٢	ساقط			٢١٢/٤	نقل النص البغدادي عند شرح البيت في هذه الصفحة
٦٠٨	١٤	ومن الفصيل	ص٦٠٩ س٤ كائنة من العشار	٣٢٥/٥	

ب. نفي عزو النص إلى من عُزي إليه خطأً.

يسهم التحري في النقل في نفي عزو النص إلى من عُزي إليه خطأ، كبيان أن ما عزي إلى شاعر ما ليس في شعره قطعًا؛ فإنه بهذا يبطل عزوه إلى من عزي إليه باحتجاج ظاهر، ويتضح ذلك في الشعراء الذين لهم دواوين معروفة، يمثل لذلك بقول الصغاني: ((وأنشد الجوهري للكميت في هذا التركيب:

فكأنما بُدِئتْ ظَواهِرُ جِلْدِهِ مما يُصافِحُ من لَهِيبِ سُهامِها

وليس للكميت على هذا الروي شيء))[(١)].

ومثله أيضًا: ((وقال الجوهري: ويقال أيضًا: تعلَّم في معنى اعلم. وقال عمرو بن معديكرب:

تعلَّمْ أنَّ خيرَ النَّاسِ طُرًّا قتيلٌ بينَ أحْجَارِ الكُلابِ

وليس في شعره على هذا الروي شيء، وإنما هو لغلفاء أخي شرحبيل

(١) التكملة والذيل والصلة: ٧/١ ــ بدأ. وانظر: الصحاح: ٣٥ ــ بدأ.

بن الحارث بن عمرو آكل المرار، واسم غلفاء معديكرب، وقيل: سلمة))[1].

وأما في النحو فمن أمثلته ما يشار إلى تداخل نص سيبويه في كتابه مع شرح العلماء بعده على حواشي كتابه، فيأتي من بعدهم من يبيِّن نفي عزو النص إلى سيبويه، ويعده من زيادات الأخفش أو المبرد أو غيرهما؛ فمن التحري جهد المتأخر عندما ينص على أنه ((وقع في الكتاب تفسير ظُنَّ للأخفش))[2]، أو يقول: ((ووقع في حاشية الكتاب عن المبرد))[3]، وذلك يفيد لتمييز نص سيبويه عن غيره؛ إذ إن بعض ما في الكتاب هو ((من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ))[4].

وليس للباحث أن يعرف ذلك إلا بالاستهداء بمثل هذه النصوص التي تبيِّن له ما لحق الكتاب من تداخل نص سيبويه مع غيره، ومن ثم يمكِنه إمعان النظر في مواطن أخرى إذا رأى ما يستدعي أن يتحقق من صحة عزو النص لسيبويه.

ج. كشف التداخل بين نصين في النص المنقول

ولعناية المتقدمين بعزو النص إلى مصدره؛ أسهم ذلك في الوصول إلى كشف التداخل بين نصين، أحدهما لمن عزي له، والآخر لغيره. فيأتي العالم المتأخر بعد تحريه في النقل، وعدم ركونه إلى عزو المتقدم ذلك النص، فيكشف التداخل بين نصين، ويعزو كل نص إلى صاحبه. ولم يكن ذلك ليتحقق إلا دلالة على أهمية التحري في النقل والتدقيق فيما يؤخذ عن السابقين.

وغالبًا ما يحدث الخلط في الأبيات الشعرية، فقد يخلط أحد العلماء في

(١) التكملة والذيل والصلة: ١٠٠/٦ ــ علم. وانظر: الصحاح: ١٩٩١ ــ علم.
(٢) شرح عيون كتاب سيبويه: ٨٩، ٣١٩.
(٣) شرح عيون كتاب سيبويه: ٣١٤. وانظر نفسه: ١٩٢، ٣١٣.
(٤) خزانة الأدب: ٤١٦/٤. نقلا عن السيرافي. ولم أجده في مظنته في: شرح كتاب سيبويه: ٢٤١/١، ٣١/٢.

عزو بعض الأبيات دون بعض، كأنَّ يكون ما يورده من الشعر مكوناً من شطرين أو بيتين، فيعزوهما كليهما إلى شاعر بعينه، في حين أن أحدهما له، والآخر ليس له، أو هما من مقطوعتين مختلفتين. فمن الدقة أن ينبِّه العالم المتأخر على هذا الوهم في العزو؛ فيرد كل بيت إلى صاحبه، من ذلك قول الصغاني: ((وقال الجوهري: قال الراجز:

أهَلْ عَرَفْتَ الدارَ بالغِرْيَّيْنْ

وصَالِياتٍ كلَّمَا يؤثِّفِيْنْ

المشطور الثاني لخطام الرِّيح، والمشطور الأول ليس في رجزه، وإنما هو للكميت. والرواية: هل تعرِفُ المنزِلَ))[1].

ومن الدقة في العزو أن يزيل العالم الذي يعزو البيت اللبس في الشاعر إذا اشتبه اسمه أو لقبه بغيره، من ذلك: ((وأنشد الفراء لنصيب الأسود، قال ابن بري: وليس بنصيب المرواني، ولا بنصيب الأبيض الهاشمي:

وهل يأثِمَنِّي اللهُ في أنْ ذكرْتُها وعلَّلت أصحابي بها ليلةَ النَّفْرِ ؟

ورأيت هنا حاشية صورتها: لم يقل ابن السيرافي: إن الشعر لنصيب المرواني، وإنما الشعر لنصيب بن رباح الأسود الحُبكي، مولى بني الحُبيك بن عبدمناة بن كنانة. يعني: هل يجزينِّي الله جزاء إثمي بأن ذكرت هذه المرأة في غنائي، ويروى بكسر الثاء وضمها))[2].

د. الالتزام بتحديد نهاية النص المنقول منعًا لتداخل النصوص، ومن ثم عزو نص لغير مصدره.

تبعًا لذلك، وللعناية بعدم تداخل النصوص فيما بينها؛ فقد التزم العلماء المتأخرون بتحديد نهاية النص المنقول اتباعًا لمنهج العلماء المتقدمين في

(١) التكملة والذيل والصلة: ٤٧٩/٦ ــ غرا. وانظر: الصحاح: ٢٤٤٥ ــ غرا.

(٢) لسان العرب: ٥/١٢ ــ أثم. وانظر: إصلاح المنطق: ٣٧٧، الصحاح: ٨٣٤ ــ نفر.

ذلك، فتجد عندهم عبارات من نحو: "انتهى قوله"، و"انتهت الحكاية"، و"هذا كلامه"، و"هذا نصه". ونحو ذلك. وقد لحظت ذلك عند عدد من المتأخرين كأبي حيان(١) وعبدالقادر البغدادي(٢). وهما ممن عُرِف بالتحري في النقل والدقة فيه.

وعزو النص إلى الكتاب المنقول عنه مع تحديد نهاية النص المنقول– وهو المسلك المتبع لدى العلماء في تحريهم في النقل – يسهم زيادة على ما تقدم في الوقوف على نصوص من كتب مفقودة، لم يتيسر الوقوف عليها إلا من خلال الكتب التي نقلت تلك النصوص، وعزتها إلى مصادرها(٣). وتلك قيمة علمية مؤثرة، تسهم في رصد ما تبقى من التراث النحوي واللغوي؛ مما فُقِدت أصوله المخطوطة.

كما يكشف العزو إلى مصدر الكتاب والنقل عنه في الوقوف على

(١) انظر على سبيل المثال: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (بلفظ "انتهى قوله" في: ١/١٨٠، ٤/١٣٤)، و: (بلفظ "انتهى كلامه" في: ١/٣٧، ٤٩، ٦٠، ٦٦، ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ١١١، ١١٩، ١٣٦، ١٥٤، ١٥٦، ١٧٠، ٢٠٦، ٢٢٣، ٢٧٤، ٢٧٥)، و: (بلفظ "هذا نصه" في: ١/١٠٧، ٢/٢٤١، ٣٢٧، ٤/٣٤٦، ٥/١٤٤، ٦/١١، ١٨٤، ٣٥١، ٧/٢٤٩، ٢٥٤، ٢٩٧، ٨/٥٩، ٣٤٣، ٩/١٧٨، ١١/١٢٧).

(٢) انظر على سبيل المثال: خزانة الأدب (بلفظ "انتهى كلامه" في: ١/٢٠٩، ٣/١٠٩، ١١٣، ١٧٣، ٢٢٦، ٣٣٥، ٣٥٧، ٣٧٣، ٤٦٤، ١٠٦، ٤/١٠٨، ١٢٤، ١٥٣، ١٥٨، ١٧٦، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢٣٤، ٢٦٤، ٣٨٧، ٤٠٨)، و: (بلفظ "هذا كلامه" في: ١/٣٨، ١٧٥، ٢٥٩، ٣٤٠، ٤/٢، ١٥٢، ٢٤٥، ٣٩٩، ٤٠٠)، و: (بلفظ "هذا نصه" في: ٦/٥١٢، ٩/٢٧٧، ١٠/٢٣٥)، و: (بلفظ "انتهى نصه" في: ١١/٣٣٢).

(٣) انظر على سبيل المثال:

-مع التراث اللغوي المفقود، مع كتابين مفقودين للفراء/ د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٧٥، ١٩٩٤م.

-نقض الهاذور لأبي علي الفارسي، تعريفا بالكتاب وجمعا لبعض نصوصه/ د. مشعل بن نازل الحربي، مجلة الدراسات اللغوية، مج١٨، ع٢، ٢٠١٦م.

-ما بقي من نصوص كتاب الأوسط للأخفش الأوسط/ د. محمد محمود الجبة، مجلة جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، ع٢٢، ٢٠١٨م.

-نحو أبي علي الفارسي في ضوء كتابه المفقود التذكرة القصرية جمعًا وتوثيقًا ودراسة/ د. محمود شعبان علي، مجلة جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بأسيوط، ع٣٨، ج٤، ٢٠١٩.

كتب بعض علماء النحو والصرف لم تذكرها كتب التراجم عنهم، فمن ذلك مثلا أن أبا الحسن محمد بن يحيى الزعفراني (معاصر لأبي علي الفارسي) لم تذكر كتب التراجم كتبًا له، لكن أمكن الوقوف على أسمائها من خلال ما نُقِل عنه معزوًّا إليها(١).

هـ. كشف استفادة العالم من غيره. ومن ثم عزو الفضل إلى العالم المتقدم ومتابعته في تصنيفه وترتيبه.

فإن من التحري في النقل بيان أصل الرأي، الذي يقود إلى كشف استفادة العالم من غيره، وقد يحرص العالم نفسه على بيان استفادته ممن سبقه، بما في ذلك منهج التأليف، وقد يتتبعه في اختياراته الشخصية، فمن ذلك مثلا أن ابن منظور نص على أنه تبع الجوهري في موضع إنشاد بيت في معجمه، جاء في "لسان العرب"(٢): ((وأنشد الجوهري لذي الرُّمَّة هذا البيت، وختم به كتابه، والظاهر أنه قصد بذلك تفاؤلاً به، وقد ختمنا نحن أيضا به كتابنا، وهو:

ألا يا اسلَمِي يا دارَ ميَّ على البِلَى ولا زالَ مُنْهَلاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ)).

ثالثًا: بيان مدى احتجاج المتقدمين بأنواع المسموعات.

يسهم تحديد نوع النص المنقول، وأنه من الآيات القرآنية أو القراءات، أو الأحاديث النبوية، وتمييز تلك النصوص عن غيرها، في بيان مدى احتجاج المتقدمين بأنواع المسموعات.

ولعلي أضرب مثالًا لذلك بالاختلاف بين الباحثين في مدى احتجاج سيبويه بالحديث الشريف؛ ذلك أن سيبويه لم يرد في كتابه تمييز نص بأنه حديث شريف، ولذلك لم يتيقن من جاء بعده من موقفه من الاحتجاج

(١) انظر: أبو الحسن الزعفراني النحوي حياته وجهوده النحوية/ د. علي بن إبراهيم السعود، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، ع٣، ٢٠١٠م، ص٢٢٥-٢٢٦. فقد أثبت له كتابين مما نُقِل عنهما، وهما: التعليق، والأسماء الأعجمية.

(٢) في: ١٥/٤٩٤ ــ يا. وانظر: الصحاح: ٢٥٦٣ ــ يا.

بالحديث. وإذا كان الشيخ عبدالسلام هارون حاول أن يرصد في فهرس الأحاديث[١] ثمانية أحاديث؛ فإن د. خديجة الحديثي تذكر أن ((سيبويه إمام النحاة لم يذكر في كتابه الكبير حديثًا واحدًا))[٢]. ثم يذكر د. محمد عيد أن ((كتاب سيبويه مثلا لا يوجد فيه – كما يقول أحد الدارسين – غير حديث واحد فقط، ورد على سبيل التوكيد لغيره نم النصوص لا الاحتجاج))[٣]. ثم يتبعهم عدد من الباحثين، كل باحث يحاول أن يزيد عدد الأحاديث وفق ما وقف عليه[٤]. ولأن سيبويه لم يرد في كتابه ما يدل على أن ما يورده حديثًا يختلف الباحثون في عدِّ جملةٍ ما حديثًا من عدمه؛ حسب ثقافة الباحث وسبق معرفته بالحديث، ولذلك قد يورد أحاديث لم يعدها عبدالسلام هارون أحاديث في فهرسه[٥].

وبذلك يتبين أن مرد ذلك الاختلاف هو عدم تمييز النص المنقول عند سيبويه بما يدل على أنه حديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم.

وعليه فإن ما انتهجه مَنْ بعد سيبويه من بيان نوع النص المنقول أسهم في الحد من ظاهرة الاختلاف في عدد ما استشهد به العلماء بعد سيبويه من قراءات أو أحاديث أو نحو ذلك.

رابعًا: الإفادة من اختلاف الروايات في الاحتجاج أو الاعتراض.

لتحري المتقدمين في النقل عمن سبقهم ودقتهم في توثيق ألفاظ المنقول أثر في رصد اختلاف روايات الشاهد الواحد، الذي قد يتعدد إلى روايتين أو ثلاث أو أكثر؛ مما يؤكد ما بذله العلماء المتقدمون في رصد تلك الاختلافات، وعنايتهم بالدقة في النقل التي أسهمت في وصول روايات

(١) انظر: الكتاب: ٢٩/٥.
(٢) أبو حيان النحوي: ٢٧٩.
(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ١٠٩.
(٤) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٥١–٧٨ .
(٥) انظر مثلا: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٤٧–٤٨، فقد عدت "لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة" حديثًا، ولم يورده الشيخ عبدالسلام هارون في فهرس الأحاديث في الكتاب: ٢٩/٥.

متعددة للشاهد الواحد، معزوَّة كل رواية ما أمكن إلى راويها أو ناقلها. وقد استقرَّ في أصول النحو أن كل روايةٍ في عصر الاستشهاد تُقبل؛ أخذًا من أن التغيير إن جرى من الرواة فهم في عصر الاحتجاج، فيحتج بروايتهم كما يحتج بما ينقل عنهم من كلامهم، وإن لم يجزم الناقل بأن تلك الروايات من لفظ الشاعر، وأنه أنشد بيته بالروايتين(١).

على أنه في الاحتجاج ينبغي ألَّا يحتجَ ببيت مختلف في روايته؛ ليكون الاحتجاج أقوى وخالٍ من القوادح؛ إذ إنه إذا تقابلت روايتان فإنه يتعذر الترجيح الرأي المختلف فيه بناء على أحدهما إلا بشاهد آخر أو قياس، فمن ذلك مثلا أن أبا الفتح ردَّ دليلًا لوجود رواية مخالفة قوله معترضًا مذهب من أجاز تقديم التمييز على عامله: ((فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبَّل:

أَتَهْجرُ ليلَى للفراق حَبِيبَها وما كانَ نَفْسًا بالفراق يطيبُ

فتقابله(٢) برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضًا:

وما كانَ نفسي بالفراق تطيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعدُ حاكم))(٣).

على أن ذلك لا يعني عدم موازنة العلماء بين الروايات، وتقديم بعضها على بعض، وبخاصة إذا لم تكن في سياق الاحتجاج في مسألة خلافية أو نحو ذلك؛ إذ قد تقدم الرواية الأقرب للمعنى اللغوي المراد، مثل: ((قال ابن الأعرابي: الدَّميم بالدال في قدِّه، والذميم في أخلاقه، وقوله:

كضَرائرِ الحسْناءِ قُلْن لوجْهِهَا حَسَدًا وبَغْيًا: إنَّهُ لدَمِيمُ

(١) انظر الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٨٧-١٨٨.

(٢) نبه المحقق ــ رحمه الله تعالى ــ إلى أنه لو كان ما هنا: "فتقابله" لكان أجود.

(٣) الخصائص: ٣٨٤/٢. وانظر: شرح كتاب سيبويه: ٧٩/٢، لسان العرب: ٢٩٠/١ ــ حبب، شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٦/٧.

إنما يعني به القبيح. ورواه ثعلب: "لذميم"، بالذال، من الذم الذي هو خلاف المدح، فرُدَّ ذلك عليه))[1].

أو تقدم رواية مطردة على رواية جاءت مخالفة للمطرد، مثل: ((الحُباب بالضم: الحُبّ. قال أبو عطاء السندي مولى بني أسد:

فواللهِ ما أدري وإنِّي لصادِقٌ أداءٌ عَرَاني من حُبابِكِ أم سِحْرُ

قال ابن بري: المشهور عند الرواة: من حِبابِك، بكسر الحاء))[2].

وقد عُني عدد من الباحثين في دراسة اختلاف روايات الشواهد الشعرية وأثرها في الاحتجاج أو الاعتراض أو التقعيد[3]؛ فكان ذلك من آثار التحري في النقل واستقصاء المتقدمين الروايات المختلفة للشاهد الواحد.

وفي ظل اتباع المتأخرين عناية المتقدمين بذكر بحر البيت عند الحاجة؛ فإنه قد يُعنى العالم بذكر البحر للإفادة من ذلك في رَدٍّ أو التنبيه على وجود قادح في البيت، من ذلك مثلا: ((والإلْف: الذي تألفه، والجمع آلاف...، وهو الأليف، وجمعه أُلَفاء والأنثى آلفة وإلْف...، وقال:

قفْرُ فيافٍ ترى ثورَ النِّعاجِ بها يروحُ فَرْدًا وتَبْقَى إلْفُهُ طاويهْ

وهذا من شاذ البسيط؛ لأن قوله: "طاويه" فاعلن، وضربُ البسيط لا يأتي على فاعلن. والذي حكاه أبو إسحاق وعزاه إلى الأخفش أن أعرابيًّا سُئل أن يصنع بيتًا تامًّا من البسيط، فصنع هذا البيت. وهذا ليس بحجة، فيعتد بـ"فاعلن" ضربًا في البسيط، إنما هو في موضوع الدائرة، فأما المستعمل فهو فعِلن وفعْلن))[4]. فإن ذكر البحر هنا ونوع الضرب امتداد

(١) لسان العرب: ٢٠٨/١٢ ــ دمم. وانظر: التذييل والتكميل: ١٧٣/١١، شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٩٥/٤، ١١٣/٦.

(٢) لسان العرب: ٢٩٠/١ ــ حبب. وانظر: الصحاح: ١٠٦ ــ حبب.

(٣) من ذلك مثلا: رسالة ماجستير في جامعة النيلين بعنوان "اختلاف روايات الشواهد وأثره في التقعيد النحوي" لسليمان عبدالفتاح عبيدالله، ٢٠٠٦م، وكتاب تغيير النحويين للشواهد للدكتور/ علي محمد فاخر، نشرته دار الطباعة المحمدية في القاهرة عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

(٤) لسان العرب: ١١/٩ ــ ألف.

للتحري في النقل الذي سار عليه المتقدمون، وبيان أن هذا البيت يفاد منه تمثيل، لا الاستشهاد على ظاهرة عامة.

ولذلك ولأن اللجوء إلى الاستدلال ببحر البيت قليل، وفي أغراض محددة؛ تقل الأمثلة عليه، لكنه يظل معبرًا عن أثر من آثار تحري المتقدمين في النقل.

خامسًا: استشعار العلماء المتقدمين بأهمية العناية بالتحري في النقل والدقة فيه.

تكشف أبرز مظاهر التحري في النقل التي وردت في المبحث الأول، وآثارها المبيَّنة في هذا المبحث أن المتقدمين استشعروا أهمية العناية بالتحري في النقل والدقة فيه، وأن عنايتهم فيه واضحة، يؤكدها وجود شواهد عدة، تدل على قصدهم التحري، وإرادتهم الدقة في النقل عمن سبقهم.

وعندما يعنى النحويون واللغويون ببيان زيف بعض الآراء ومخالفتها للسماع والقياس، فإن ذلك يؤكد وجود معيار لديهم في الأخذ والرد، وأن المنقول لا يقبل إلا بعد تمحيص وتدقيق.

ولذلك لم يقبل نقل عدد ممن ينتسبون إلى العلم، فلم يؤخذ مثلا كتاب العين وهو منسوب للخليل بن أحمد رائد العربية على أنه حجة في اللغة؛ لأن فيه ((من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلا عن نفسه. ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره، رحمه الله))[١]. وبناء على ذلك، لم يؤخذ بما فيه على إطلاقه، بل يبيِّن العالم الصواب من الخطأ، فترتيب الحروف حسب مخرجها مثلا أعاده أبو الفتح مؤكدًا ((فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خطل واضطراب ومخالفة))[٢]. وهذا يؤكد العناية بإيضاح ما يرد في كتب السابقين من أخطاء أو تحريف؛ توخيًّا للدقة في نقل هذه اللغة الشريفة.

---

(١) الخصائص: ٢٨٨/٣.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٤٥. وفيه: "فأمر"، ولعل الصواب "فأما" كما أثبت.

بل ربما لا تُقبل بعض الآراء النحوية أخذًا من أن ما رآه النحوي ((لم يقله العرب، وليس له نظير في كلامها))[١]. ولا يتحقق الحكم بذلك إلا بناء على توسع العالم باستيعاب ما ورد من كلام العرب؛ ليسوغ له الحكم بنفي ما لم تقله العرب.

ولأهمية التحري في النقل عن السابقين، ينصُّ المتأخر على نقله باللفظ أو المعنى، كقول أبي الفتح مبيِّنًا نقله لفظ شيخه: ((هذا لفظ ما وجدتُ في تعليقي عن أبي علي بالشام))[٢]. وبالمقابل يصرح أن نقله بالمعنى في موضع آخر: ((وهذا كله رأي أبي علي، وعنه أخذتُه. وقد أتيتُ في هذا الفصل من الاشتقاق وغيره بما هو معاني قوله، وإن خالفتُ لفظَه، وهو الصواب الذي لا يُذهب عنه إلى غيره))[٣]. ومثله: ((سألتُ غيرَ مرةٍ أبا علي ــ رضي الله عنه ــ عن ذلك، فكان جوابه عنه نحوًا مما حكيتُه))[٤].

وليس ذلك مطردًا، إذ قد يتردد أنقله باللفظ أم بالمعنى، كقوله بعد نقله عن شيخه: ((أو كلامًا هذا نحوه))[٥]. ومثله: ((وهذا من طريف ما علقتُه من أبي علي، وهذا لفظه أو معنى لفظه))[٦].

ومع تلك العناية فقد يجد الباحث بعض ما ينقل مشعرًا أنه باللفظ مخالفًا لما في المصدر المنقول عنه، فلا يدل ذلك على تحريف، بل ربما يفاد منه اختلاف النسخ التي اعتمد عليها العالم المتأخر عن التي وصلت إلينا، يمثل لذلك بقول أبي الفتح: ((وقرأتُ على أبي علي في كتاب "الهمز" عن أبي زيد: وتقول: رهْيَأت أمري رهْيأة، إذا لم تُحكمه، وقد رهْيَأ الرجل، وذلك

(١) شرح كتاب سيبويه: ٢٦١/٤. وانظر مثلا: المنصف: ٢٩٩/١.
(٢) المنصف: ١٨٠/١-١٨١. وراجع: ٤٤/١.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٤٠.
(٤) الخصائص: ٢٤٣/١.
(٥) الخصائص: ٢٨٨/٣. ووازن بما في: ١٩٧/٣.
(٦) المنصف: ٤٣/١-٤٤.

أن يحمل حملاً، فلا يشدُّه بالحبال، فهو يميل))[١]. فإن نص أبي زيد في كتابه: ((رهيأت رأيي رهيأة، إذا لم تحكمه))[٢].

ومثل هذه المواضع لا تقدح في صحة النقل، ولا تعبر عن خلل به؛ نظرًا لما يجري على النسخ المخطوطة من تغيير في اللفظ لعوامل عدة.

ومما تقدم تتضح مراعاة العلماء المتقدمين التحري في نقلهم عن سابقيهم؛ إذ قد يتحرج العالم منهم في الجزم بما يعزوه لغيره عندما يكون عهده بالمنقول بعيدًا، فيلجأ إلى عبارات فيها تردد؛ تحرُّجًا من أن يقع في الخطأ، قال أبو الفتح عن أبي علي الفارسي: ((وهذا أبو علي رحمه الله، كأنه بعدُ معنا، ولم تَبِنْ به الحالُ عنَّا، كان من تحوّبه وتأنِّيه، وتحرّجه كثير التوقُّف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه. فكان تارة يقول: أنشدتُ لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظن، وأخرى: في غالب ظني كذا، وأُرى أني قد سمعتُ كذا))[٣].

وقد تمثَّل تلميذه بمنهجه، فتراه يعبر بمثل منهجه، كقوله: ((وروينا فيما أظن عن محمد بن سهم الجمحي، قال: قال لي يونس بن حبيب: كان عيسى بن عُمر يتحدث في مجلس فيه أبو عمرو بن العلاء...))[٤]. وقوله: ((وحكى لي بعض أصحابنا، أُراه عن أبي علي ولم أسمعه منه))[٥].

ويدلُّ ذلك على استشعار المتقدمين مسؤولية النقل، وعنايتهم بالتحري فيه. وهو موضوع واسع، يستحق البحث والتوسع فيه، بغية الوصول إلى منهجهم فيه، وغايتهم منه، وتأثير ذلك في التراث النحوي واللغوي.

---

(١) المنصف: ١/١٠٦-١٠٧.

(٢) الهمز: ٦٩٩-٧٠٠.

(٣) الخصائص: ٣/٣١٣.

(٤) الخصائص: ٣/٣٠١.

(٥) المنصف: ١/٢٣١-٢٣٢. وانظر: الخصائص: ٣/٢٦٢، إذ فيه أنه سمعه من أبي علي في حلب سنة ٣٤٦هـ. ويُحمل على أنه سمعه بعد تأليفه المنصف؛ أخذًا من أن المنصف من كتبه التي ألفها باكرًا، والخصائص في آخر عمره.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد

فقد تبيَّن من هذا البحث مظاهر تحري الدقة في النقل عند النحويين واللغويين، والتي تجلت في النتائج الآتية:

١- عُنِي النحويون واللغويون بضبط النص المنقول، بأنواع من الضبط المبيَّنة، تسهم في صحة قراءته، والحد من التصحيف أو التحريف.

٢- عني النحويون واللغويون بعزو النص إلى مصدره، بذكر اسم الكتاب المنقول منه، وتحديد نهاية النص المنقول، وبيان أصل الرأي، وأن من منهجهم عزو النص إلى قائله أو ناقله.

٣- ذكر نوع النص المنقول في كتب المتقدمين يسهم في تمييز نصوص الكتاب والسنة عن غيرها، وفي بيان مدى احتجاج المتقدمين بها.

٤- العناية بتتبع روايات الشاهد أسهمت في الاستفادة منها في الترجيح أو الاعتراض عند الخلاف بين النحويين أو اللغويين.

٥- للعلماء المتقدمين عناية بالتحري والتدقيق في النقل، أسهمت في ضبط العلوم ونقلها وأدائها، دون تغيير يؤثر في جوهر المنقول.

وقد اتضح من البحث أن بعض مظاهر التحري في النقل استفيد منه في المناهج الحديثة للبحث والتحقيق، فتمييز النص المنقول عن غيره مثلاً مسلك أفاد في التحقيق وفي نسبة الكتب لمؤلفيها أو رصد نصوص الكتب المفقودة، ونحو ذلك من فوائد لم تكن لتتحقق لولا فضل الله تعالى ثم تلك العناية بهذه الظاهرة في الدرس النحوي واللغوي.

إن مثل هذا النوع من الدراسات تسهم في تحليل المدونة التي وصلتنا من هذا التراث النحوي واللغوي، وتحقِّق مزيدًا من الفهم لظروف تلك العصور المتقدمة ومنهجيات البحث العلمي فيها. ولعلي أتطلع إلى أن يتوسع بعض الباحثين في هذا الموضوع، ويطبقه على عصر من العصور أو نوع من أنواع الكتب النحوية أو اللغوية، إذ يسهم ذلك في إثراء البحث النحوي واللغوي، ويوضح مناهج العلماء المتقدمين في ذلك.

والله تعالى أسأل التوفيق والسداد.

ثبت المصادر والمراجع

١.أبو حيان النحوي/ د. خديجة الحديثي .ـ الطبعة الأولى .ـ بغداد: مكتبة النهضة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

٢.الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث/ د. محمد عيد .ـ الطبعة الثالثة .ـ القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨م.

٣.الاشتقاق/ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد؛ تحقيق عبدالسلام هارون .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٤.إصلاح المنطق/ ليعقوب بن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون .ـ الطبعة الرابعة .ـ القاهرة: دار المعارف.

٥.الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني / لأبي علي الفارسي؛ تحقيق محمد حسن إسماعيل .ـ رسالة ماجستير . جامعة عين شمس . كلية الآداب ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٦.الاقتراح في أصول النحو وجدله / لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق محمود فجال .ـ الطبعة الأولى .ـ أبها: مطبعة الثغر ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٧.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٨م.

٨.تذكرة النحاة / لأبي حيان محمد الأندلسي؛ تحقيق د. عفيف عبد الرحمن .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

٩.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق أ.د. حسن هنداوي .ـ الطبعة الأولى .ـ دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٠.تصحيح التصحيف وتحرير التحريف/ لخليل بن أيبك الصفدي ؛ تحقيق

السيد الشرقاوي .ـ الطبعة الأولى .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .

١١.التصريف الملوكي/ لعثمان بن جني؛ عناية وشرح محمد سعيد الحموي .ـ مصر: مطبعة شركة التمدن الصناعية، ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م.

١٢.التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية / للحسن بن محمد الصغاني؛ تحقيق مجموعة من العلماء .ـ القاهرة: دار الكتاب، ١٩٧٠-١٩٩٦م .

١٣.تنبيه الألباب على فضائل الإعراب/ لأبي بكر محمد بن عبدالملك الشنتمري؛ تحقيق د. معيض العوفي .ـ الطبعة الأولى .ـ جدة: دار المدني، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٤.التنبيه على حدوث التصحيف/ لحمزة بن الحسن الأصفهاني؛ تحقيق محمد أسعد طلس، راجعه أسماء الحمصي وعبدالمعين الملوحي .ـ الطبعة الثانية .ـ دمشق: المجمع العلمي العربي، بيروت: دار صادر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٥.التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تحقيق د. سيدة حامد عبدالعال ود. تغريد حسن أحمد، إشراف د. حسين نصار .ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٦.جمهرة اللغة/ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد؛ تحقيق د. رمزي منير بعلبكي .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

١٧.الخاطريات/ لعثمان بن جني؛ تحقيق علي ذو الفقار شاكر . ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٨.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ لعبدالقادر بن عمر البغدادي؛ تحقيق عبدالسلام هارون .ـ الطبعة الثالثة .ـ القاهرة: مكتبة

الخانجي ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م .
١٩.الخصائص/ لعثمان بن جني ؛ تحقيق محمد علي النجار .ـ بيروت: دار الكتاب العربي . ـ مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
٢٠.ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس؛ شرح وتعليق محمد محمد حسين .ـ الطبعة السابعة .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٢١.ديوان ابن المعتز/ لعبدالله بن المعتز؛ تحقيق كرم البستاني .ـ بيروت: دار صادر.
٢٢.ديوان الحطيئة؛ شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني؛ تحقيق نعمان أمين طه .ـ د.ط. .ـ القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
٢٣.ديوان كثير عزة؛ تحقيق د. إحسان عباس .ـ بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
٢٤.السبعة في القراءات/ لابن مجاهد؛ تحقيق د. شوقي ضيف .ـ الطبعة الثالثة .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م.
٢٥.سر صناعة الإعراب/ لعثمان بن جني؛ تحقيق د. حسن هنداوي . ـ دمشق: دار القلم ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
٢٦.سنن ابن ماجه/ محمد بن يزيد القزويني ؛ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي .ـ بيروت: دار الفكر.
٢٧.شرح أبيات مغني اللبيب/ لعبدالقادر البغدادي؛ تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق .ـ الطبعة الثانية .ـ دمشق: دار المأمون، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
٢٨.شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي/ لعبدالله بن بري؛ تحقيق عيد مصطفى درويش .ـ القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٩.شرح عيون كتاب سيبويه/ لهارون بن موسى القرطبي؛ تحقيق د. عبدربه عبداللطيف عبدربه .ـ الطبعة الأولى .ـ القاهرة: مطبعة حسان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣٠.شرح كتاب سيبويه/ لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي؛ تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
٣١.شعر عمرو بن أحمر الباهلي؛ جمع وتحقيق د. حسين عطوان .ـ دمشق : مجمع اللغة العربية.
٣٢.شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه د. حسين عطوان (نقد)/ د. رمضان عبدالتواب .ـ دمشق: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.ـ مج٤٧، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، ص٤٢٢-٤٣٦.
٣٣.الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية/ لإسماعيل الجوهري؛ تحقيق أحمد عطار .ـ الطبعة الثالثة .ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٣٤.العين / الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٥.الكتاب / لسيبويه ؛ تحقيق عبدالسلام هارون .ـ الطبعة الثالثة .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٦.لسان العرب/ محمد بن منظور .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: دار صادر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .
٣٧.مجالس ثعلب/ لأبي العباس أحمد بن يحيى، ثعلب؛ تحقيق عبدالسلام هارون .ـ الطبعة الخامسة .ـ القاهرة: دار المعارف، د.ت.
٣٨.مجمل اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس؛ تحقيق د. زهير سلطان.ـ الطبعة الثانية .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٣٩.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لعثمان بن جني؛ تحقيق علي النجدي وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل . ـ القاهرة: لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .ـ ١٣٨٦ـ ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩م.

٤٠.مختصر في شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع / لابن خالويه .ـــ القاهرة: مكتبة المتنبي.
٤١.المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسي؛ تحقيق د. حسن هنداوي .ـــ الطبعة الأولى .ـــ دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٤٢.المستدرك على الصحيحين/ لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري؛ تحقيق مصطفى عطا .ـ الطبعة الأولى .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٤٣.معاني الحروف / لعلي بن عيسى الرماني (منسوب إليه، وهو الهوامل والعوامل لابن فضال)؛ تحقيق د. عبدالفتاح شلبي .ـ الطبعة الثالثة .ـ جدة: دار الشروق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٤٤.معاني القرآن/ لأبي زكريا الفراء؛ تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي .ـ الطبعة الثالثة .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٤٥.المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) / لعثمان بن جني؛ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين . ـ القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .ـ مصورة عن طبعة وزارة المعارف العمومية، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .
٤٦.موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث/ د. خديجة الحديثي .ـــ بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١م.
٤٧.النوادر/ لأبي مسحل الأعرابي، عبدالوهاب بن حريش؛ تحقيق د. عزة حسن .ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
٤٨.النوادر في اللغة/ لأبي زيد الأنصاري؛ تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد .ـ الطبعة الأولى .ـــ بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٤٩.الهمز/ لأبي زيد؛ نشره لويس شيخو .ـ بيروت: مجلة المشرق .ـ كلية القديس يوسف، السنة ١٣، ١٩١٠م.

عاشراً :
القانون